جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الصناعات المصنعة في الجزائر ودورها الاقتصادي والاجتماعي 1965-1985

مذكرة مكمّلة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبين:
عبد الرحمان عجيبة
يزيد خير الله

تحت إشـــراف الأســتاذ:
محمد حركات

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. عبد القادر كركار	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي	رئيساً
أ. محمد حركات	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي	مشرفاً ومقرراً
أ. رضا ميموني	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية : 1438 - 1439هـ/ 2017 - 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ "المائدة الآية 35"

الإهـــداء

نحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث

إلى الذين وهبونا كل ما نملك حتى نحقق لهم آمالهم، إلى من كانو يدفعوننا قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي أمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذين سهرا على تعليمينا بتضحيات جسام مترجمة في تقديسهم للعلم، إلى مدرستنا الأولى في الحياة، أباءنا الأعزاء على قلوبنا أطال الله في أعمارهم؛ إلى اللاتي وهبن فلذات أكبادهم كل العطاء والحنان، إلى اللاتي صبرنا على كل شيء، اللاتي رعتنا حق الرّعاية و كانتا سندنا في الشدائد، و كانت دعواهم لنا بالتوفيق، تتبعنا خطوة خطوة في عملنا، إلى من ارتحنا كلما تذكرنا ابتسامتهم في وجهنا نبع الحنان أمهتنا أعز شيئ على قلوبنا وأعيننا جزاهم الله عنا خير الجزاء في الدارين؛ إليهما نهدي هذا العمل المتواضع لكيّ أندخل على قلوبهم شيئا من السعادة إلى إخوتنا و أ خواتنا الذين تقاسموا ا معنا عبء الحياة ؛ كما نهدي ثمرة جهدنا لأستاذنا الكريم الشيخ: محمد حركات الذي كلما تظلمت الطريق أمامنا لجأنا إليه فأنار لنا وكلما دب اليأس في نفوسنا زرع فينا الأمل لنسير قدما و كلما سألنا عن معرفة زودنا بها و كلما طلبنا كمية من و فته الثمين وفره لنا ؛ إلى كل أساتذتنا في قسم العلوم الاجتماعية و الإنسانية؛ و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى

قال الله تعالى: ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾ سورة الرعد الآية 11

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا

إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل

وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف محمد حركات..... الذي

لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

مقدمة

لقد كان واقع الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال على قدر كبير من التدهور والتردي، بسبب المشاكل الموروثة عن الاستعمار وكذا بسبب الرحيل الجماعي للمعمرين ومعهم رؤوس أموالهم وودائعهم لدى البنوك، كما حملوا معهم النقود المتداولة في البنوك وقد سجل هذا عجزا كبير في جميع قطاعات الدولة قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع التجارة.

ولم يكن الأمر سهلا لتنشيط الوضع الاقتصادي خاصة في المجال الصناعي وقد تطلبت هذه الوضعية مجهودات كبيرة لبناء قواعد لصناعة فتية وتدعيم الصناعة التي كانت موجودة، وبناء على ذلك توجه العمل على استغلال الثروات الوطنية وإقامة صناعات تهدف إلى تحويل المادة الأولية المتوفرة في الجزائر كالحديد والنحاس وإعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة كالحديد والصلب والصناعة المعدنية والمنجمية والميكانيكية أو ما يسمى بالصناعات المصنعة.

وتجسد هذا من خلال منح إمكانية كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الصلب والحديد من اجل تطوير الفلاحة. ومن أجل ذلك اعتمدت على "إنتاج سلع الإنتاج "أي استخدام الحديد والبترول والغاز وغيرها في تحقيق ما يسمى التكامل بين مختلف القطاعات ومنه التكامل الاقتصادي.

إشكالية البحث :

الهدف هو مساهمة الصناعات المصنعة في تطوير الجانب الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر وانطلاقا من هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي الصناعات المصنعة؟
- ما هي أهمية الصناعات المصنعة وما مدى أهميتها في القطاع الصناعي؟
- ما هو الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه الصناعات المصنعة؟

دوافع اختيارنا للموضوع:

الرغبة الجامحة في التعرف على أهمية سياسة التصنيع ودورها الاقتصادي والاجتماعي.

– قلة الدراسات التي تناولات هذا الموضوع.

المناهج المتبعة في دراسة الموضوع:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على ما يلي:

المنهج التاريخي الوصفي: اعتمدنا عليه في وصف حالات مختلفة دراسات ميدانية.

المنهج الإحصائي :اعتمدنا عليه بشكل كبير خلال البحث وخاصة دراسة المعطيات الإحصائية المتنوعة أرقام جداول وهذا لتسهيل فهم الموضوع.

المنهج المقارن: اعتمدنا عليه للمقارنة بين المحروقات في الجزائر والدول العربية.

خطة الموضوع:

من خلال المصادر والمراجع المتنوعة التي ساعدتنا في تغطية جوانب من موضوعنا ارتأينا إلى وضع خطة للبحث على النحو التالي: قسمنا الموضوع إلى تمهيد وأربعة فصول الفصل الأول تناولنا فيه الطاقات منها الصناعة البتروكيمياوية المتمثلة في البترول والغاز الطبيعي والكهرباء أما الفصل الثاني عالجنا فيه صناعة التعدين من خلال إبراز صناعة الحديد والصلب والفوسفات وصناعتي النحاس والزنك والرصاص الفصل الثالث ركزنا فيه على الصناعات الميكانيكية منها صناعة المحركات والجرارات وصناعة العربات الصناعية الفصل الرابع وضحنا فيه الدور الاقتصادي والاجتماعي وفي الأخير أتممنا الموضوع بخاتمة عبارات عن استنتاجات لفحوى البحث.

المصادر والمراجع المعتمدة في الموضوع:

اعتمدنا في موضوعنا هذا على مجموعة من المصادر المراجع التي ساعدتنا في كتابة الموضوع من خلال تزويدنا بمعلومات قيمة ومن هذه المصادر نذكر المصادر ابرزها:

التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط لعبد اللطيف أشنهو، الديوان الوطني للإحصاء، الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية).

اما المراجع نذكر منها كتاب بومدين والاخرون ما قاله وما اثبتته الايام لعمار بومايدة، اشكالية بناء الدولة الجزائرية من1962/1988م رسالة ماجستير لأسمهان تمغارت، كتاب واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي 1962/1978م، مذكرة ماستر لسارة بن دحمان.

الصعوبات التي واجهتنا خلال الموضوع

– قلة المصادر والمراجع التي تناولت دراسة هذا الموضوع بشكل مباشر مما استغرق منا وقتاً وجهداً طويلاً جداً للبحث عن مصادر أخرى.

– صعوبة جمع المعلومات وتوظيفها حسب خطة البحث.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة.

تمهيد

عرف الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال وضعاً متدهوراً بسبب السياسة الأستعمارية القائمة على استغلال ونهب ثروات البلاد والتحكم في جميع القطاعات الاقتصادية وبعد استقلالها شهدت الجزائر في1962 الفترة والى غاية 1966 مرحلة انتقالية، تميزت بعدم الاستقرار حول رؤية سياسية موحدة لتنظيم بناء المجتمع وهو ما عبر عنه الاقتصادي الجزائري عبد اللطيف بن أشنهو[1] بقوله " منذ صبيحة الاستقلال وخلال أكثر من ثلاث سنوات بقيت موازين القوى الاجتماعية في الجزائر دون أن تسمح لأية واحدة منها أن تعطي للتنمية الاقتصادية في الجزائر اتجاها مطابقا لمصالحها الخاصة.

ووجدت الجزائر نفسها بعد عقود من الاحتلال مثقلة بمشاكل اجتماعية تمثلت خصوصا في الفقر والأمية والبطالة، وأدى تخريب الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الاقتصادية وتهريب أموالها وتخريب خزائن المؤسسات المالية إلى معانات الجزائر من ضعف الإمكانيات المالية هذا إلى جانب شغور الجهاز الإداري والاقتصادي بسبب مغادرة الإطارات الإدارية والفنية الأجنبية. وللبدء في عملية التنمية كان لا بد على الدولة أن تسيطر على مصادر الفائض الاقتصادي وهذا ما تم فعلا من خلال تأميم أراضي المعمرين سنة 1963 والمناجم سنة 1966وكذلك البنوك وشركات التأمين في1966 هذا إلى جانب بعض الأملاك الشاغرة الأخرى[2].

وابتداء من الفترة 1966-1967 بدأت الجزائر فعليا في تبني نموذج تنموي يرمي إلى نمو مسير ذاتيا، وهذا النموذج التنموي يتمثل أساسه النظري في ما أطلق عليه الأستاذ، De bernis تسمية" **الصناعات المصنعة**" التي تمثل جوهر الاستراتيجية الجزائرية التنموية منذ 1967، وقد تم **تعريف الصناعات المصنعة كالآتي:** تلك التي تقوم مهمتها الأساسية

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، 1962/1980م**، ديوان المطبوعات الوطنية الجزائرية، ص83.

[2] – سليم بوهيدل، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرعى الصناعات الغذائية آفاق 2025**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة الحاج لخضر، 2017/2016، ص88.

في الوقت المناسب وفي محيطها المحدد على تملئة المصفوفة الصناعية، وتوابع الإنتاج عن طريق وضع مجموعة من الآلات الحديثة تحت تصرف الاقتصاد لزيادة إنتاجية العمل، ولإعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة المعينة وإلى إجراء تحول في سيرورة سلوكها في نفس الوقت.

ويلخص" دوبرنيز "جوهر الصناعة التصنيعية ومضامينها في الجزائر، قائلا: "إن الصناعة التصنيعية، هي تلك الطاقات التي تستخدم منتجات صناعات التعدين، الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية والصناعات الكهربائية، وإن قيام الصناعات المذكورة، هو في إطار التوجه لإنشاء قاعدة صناعية جزائرية، مترابطة القطاعات رأسيا وأفقيا، وجميعها حتما يؤكد توافر المبررات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي الكلي، حيث أن هذه الصناعات، تقدم التجهيزات الصناعية والآلات المنتجة للآلات والمحركات، والأسمدة الآزوتية، والألياف الصناعية، والكيمياء العضوية ومشتقات البترول من اللدائن، المواد البلاستيكية، المطاط الصناعي والتركيبي[1].

[1] – سليم بوهيدل، المرجع السابق، ص89.

الفصل الأول

الصناعة البتروكيمياوية

أولاً: البترول

ثانياً: الغاز الطبيعي

ثالثاً: الكهرباء

أولا: البترول

1- لمحة تاريخية:

في الفترة التي تم فيها اكتشاف البترول في الجزائر من طرف المستعمر الفرنسي بداية من سنة 1956م كان الشعب الجزائري يتخبط في حقبة استعمارية، حيث حاول المستعمر الفرنسي استثمار هذه الثروة الطاقوية، وكرد فعل من طرف الشعب الجزائري قام بمقاومته وبذل كل ما يملك للحد من الاستغلال الذي تتعرض له هذه الثروات من استنزاف ونيل الاستقلال والحرية.

وحالما سيطرت جبهة التحرير الوطني (FLN) علي كل القطر الوطني اجبر المستعمر على توقيع اتفاقية أيفيان 1962م، والتي كان على الطرف الجزائري في هذه الاتفاقية الموافقة على بعض الشروط والتي كان من بينها تأجيل موضوع الفصل في قضية النفط وتأميم بعض الثروات الى ما بعد الاستقلال السياسي.

لقد كان غرض الطرف الفرنسي من ذلك هو تفكيك الوحدة الترابية من خلال فصل الصحراء عن الشمال وكما كان الهدف الثاني السعي لفصل الاستقلال السياسي عن الاستقلال الاقتصادي[1].

شرع الطرف الفرنسي في بناء الشركات التي تمكنه من استغلال النفط وانتهجت الحكومة الفرنسية سياسة متشددة جدا في هذا المجال حيث عملت المستطاع في محاولة منها من اجل عدم إشراك أي طرف أجنبي أخر في عملية استخراج واستغلال النفط لكن سرعان ما وجد ت نفسها مضطرة لتفعيل العلاقة الأجنبية[2]

[1]- جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 1976م، ص116.

[2] - عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري دراسة للسياق والمضامين والدلالات1971**، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 6 جانفي 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص - ص187، 188

وتجلى ذلك من خلال منح عقود لبعض الشركات الألمانية والشركات الأمريكية وذلك من اجل مضاعفة الإنتاج وتمكين صناعتها البترولية.

لم تستطع فرنسا نقل البترول عبر القطر الوطني دون عقد اتفاقية يتم بموجبها نقل البترول من الجزائر عبر أنابيب ومن ثم نقلها عبر الساحل لفرنسا وكذلك تختار فرنسا بعض المدن الجزائرية لإنشاء مصانع لتكرير البترول.

نتيجة لهذه المواقف والاحتياجات الفرنسية فكرت الجزائر في التحضير للسيطرة الكلية على قطاع النفط لأنها كانت مقيدة بشروط اتفاقية ايفيان وكذالك بالقانون الذي يعرف بالقانون البترولي الصحراوي.

حيث إن فرنسا كانت عشية الاستقلال تسيطر على 75% من مساحة التنقيب وحوالى93% من احتياطي البترول وثلثي إنتاجه وهذا ما جعل الوفد الجزائري في اتفاقية ايفيان يرغم فرنسا على شروط.

وهي في ثلاث نقاط كما يلي:

- ضرورة إعطاء تعديلات على القانون الصحراوي وذلك بالنظر إلى عقود الشركات النفطية وتوزيع رخص التنقيب والاستغلال ورفع سهم الدولة الجزائرية.

2- حق الجزائر في الحصول على الغاز والبترول بسعر منخفض والحق في توزيعه وبيعه للخارج للحصول عل العملة الصعبة.

3- إعطاء دول الجوار إمكانية استغلال ثروات الصحراء بأسعار منخفضة لتطوير اقتصادهم اوعلى شكل مساعدات التضامن الإفريقي.[1]

[1]- الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، وزارة الثقافة، الجزائر 2008م، ص- ص، 240، 241.

وهكذا بدأت الجزائر معركة البترول في الستينيات رغم انه لم تكن تملك القدرة المالية الكافية فالخزينة كانت فارغة بالإضافة إلى أن المداخيل التي كانت تجنيها من الضرائب البترولية لم تكن بالقدر الكافي الذي يغطي عجز هذه الخزينة.

بعد التصحيح الثوري 19 جوان1965م واعتلاء العقيد هواري بومدين سلطة الحكم أصبح التعامل مع السلطة الجزائرية صعب جدا وذلك لان الرئيس هواري بومدين أصبح يحتج على نسبة الضرائب الغير عادلة التي كانت تجنيها الجزائر من مدا خيل البترول.[1]

حيث أدرك القادة الجزائريون أن اتفاقية1965م لن تمكن الجزائر من فرض سيطرتها الاقتصادية في ضل السيطرة الحرة لفرنسا عل قطاع المحروقات مقابل المساهمة في تصنيع الجزائر حسب اتفاق 1965م، كما انه عند أول بداية لإنتاج البترول الذي كان بتاريخ 31 ديسمبر1964م لم تحصل الجزائر من الضرائب النفطية سوى 210 مليون دولار لإنتاج قدر ب 85 مليون طن ومن سنة 1965م الي سنة 1970م تحصلت الجزائر على 1010 مليون دولار لإنتاج قدر ب180 مليون طن كما بلغت أرباح الشركات الصافية والاستهلاكية 600 مليون دولار في 1965م، ومن هذا العام إلى عام 1970 تحصلت الجزائر على 1230 مليون دولار في المقابل تحصلت الشركات على 2350 مليون دولار، حيث تظهر من خلال هذه الإحصائيات أن المستفيد الأول والأخير من هذا الشركات الفرنسية والأجنبية بالدرجة الأولى.

لذلك شرع الرئيس هواري بومدين في تطبيق إستراتجية مبنية على عدة مخططات كان الهدف المنشود منها هو تعزيز مكانة الصناعات المصنعة وتشجيع الصناعة[2]،

[1]– نور الدين عسال : **الصراع البترولي الجزائري الفرنسي 1962م–1971م**، جامعة سيدي بلعباس، مجلة البحوث في المجتمع والتاريخ، 12 ديسمبر 2017، ص، ص، 148 –149.

[2]– المرجع نفسه، ص 150.

حيث أدرك تمام الإدراك بان إتباع سياسة التصنيع انه يحتاج إلى جهد كبير يكون مبني على التضحية وأنه ليس عملية سهلة[1].

وكان الهدف الأساسي هو الاعتماد على يد عاملة جزائرية مؤهلة وقادرة على معرفة مقدرات النفط الجزائري وطاقة احتياج الجزائر لها وذلك من اجل استغلالها وإنتاجها مستقبلا وهذا يضمن بدوره السيادة الكاملة ومستقبلية لقطاع المحروقات.

ولهذا تم استحداث شركة سونا طراك من طرف الدولة الجزائرية وجعلتها كيد لها وكان الهدف منها هو:

-جعلها كمراقب في جميع مراحل الصناعة البترولية التي تمر بها الشركات الفرنسية وكذا مراقبة عملية نقل البترول وعملية تكريره

- العمل على تسيير الشركات البترولية بالمثل بين الشركات الفرنسية والجزائرية.

- زيادة خبرة شركة سونا طراك وتدريب عملها في مجال النفط.

- تغطية السوق المحلية من احتياجاتها للمواد البتروكمياوية.

كان أول عمل لشركة سونا طراك هو سنة 1966م حيث قامت باكتشافها لحوض نفطي بمنطقة **واد نـومر**ولاية غرداية حيث بلغة طاقته الإنتاجية 20 متر مكعب في الساعة، وسنة 1967 م أعلنت الدولة الجزائري دعمها الكلي مع الدول العربية الشقيقة ضد إسرائيل حيث وضعة الشركات الفرنسية والأجنبية تحت رقابة مؤقتة وقامت برفع هذه الرقابة بعد تقدير الاحتياطي من النفط[2].

قامت الجزائر باستغلال العلاقات المتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تشكله منذ قدوم الرئيس واشنطن بمبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وقام بدعم هذا المبدأ إضافة إلى المساعدات التي قدمتها أمريكا للجزائر بعد الاستقلال وتمكنت الجزائر

[1]– Khalfa Mameri : Citation du Président Boumediene ، 4éme Edition ، Edition Karim Mamri ، Alger : 1993 ، P 202

[2]– عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص، ص191، 192

بفضل هذه الشراكة من زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط وفي نفس الوقت قامت بوضع منافس للشركات الفرنسية.

كانت أول الشركات المشتركة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية هي مشروع نفطي **رود الباقل** وذلك بالتعاون مع شركة جوتي أويل، بالرغم من المداخيل الضعيفة التي كانت تجنيها هذه الشراكة لأنها لم تكن تمثل سوى 5% من استغلال النفط هذه الفترة، وكانت الشركات الأمريكية اكبر داعم للجزائر حيث زودتها بأهم قوانين الوكالة النفطية الأمريكية .

للشروع في عملية فرض السيادة على النفط الجزائري قامت الجزائر بعدة مفاوضات من اجل ذالك ففي نوفمبر 1969م كانت أول المفاوضات حيث مثل هذه المفاوضات وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة وعن الجانب الفرنسي كزافيها ورتولي كانت هذه المفاوضات مركزة أساسا على تقسيم الامتيازات الممنوحة لشركات الفرنسية، ولكن بحلول السنة1970م وصلت هذه المفاوضات لطريق مسدود، قام هواري بومدين بتكليف وزارة الطاقة والمناجم عوض وزارة الخارجية لتولى الامر واوكلها مهمة تسيير قطاع النفط.

قام الرئيس هواري بومدين سنة24 فيفري1971م بإصدار العديد من القرارات الجريئة والتي صرح أنها اتخذت من جانب واحد وكانت كالتالي:

– زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط إلى نسبة 51% من اجل مراقبة فعلية لعمليات استغلال النفط وقام بتأميم جميع أنابيب النفط الموجودة في كامل التراب الوطني.

– تأميم النفط وبسط السيادة الجزائرية على هذا المورد الاقتصادي وصرح إن هذ القرار ساري المفعول من تاريخ 24 فيفري 1971م.

من خلال هذه القرارات أصبحت الجزائر تتمتع بحرية كبيرة في مجال النفط من حيث استغلاله ومراقبته وأصبحت الجزائر تتحكم في 3500كلم من أنابيب البترول[1].

[1]– عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص، ص192، 193.

إن الهدف الذي جعل الجزائر تسارع في عملية تأميم النفط هو المرحلة الضرورية التي بدونها لايمكن للجزائر المضي في عملية التصنيع فعملية التصنيع وإحلال الصناعات تحتاج إلى توفر الموارد الباطنية التي تكون تحت تصرف الدولة وبدون التأميم لايمكن للجزائر الشروع في عملية التصنيع [1].

كما كون الرئيس هواري بومدين علاقات مع العديد من الدول مثل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والصين. الخكان هدفه من ذلك هو تطوير الإنتاج وعملية التصنيع الجزائري للبيتروكمياويات من34 طن إلى سنة1966م إلى 50مليون طن سنة1972م.

سمح قرار تأميم النفط بزيادة معتبرة في مداخيل الدولة الجزائرية وهذا ما ساهم في التطور السريع في حركة التصنيع والتعمير في الجزائر حيث أصبحت عائدات البترول سنة 1971م تقدر ب 3300 مليون دينار جزائري أي بزيادة 78بالمئة عن سنة1970م[2].

والجدول الاتي يمثل وحدات مصانع ومناطق تكرير البترول في الجزائر[3]

المصفـــــاة	تاريخ الانجاز	قدرة التكرير (مليون طن سنويًا)
الجزائر	1964	7 .2
ارزيو	1972	5 .2
حاسي مسعود	1979	22 .1
سكيكدة	1981	6 .0

[1]– أحمد طالب الابراهيمي، **الثورة الجزائرية واقع وابعاد**، الذكرى العاشرة للاستقلال، وزارة الاعلام والثقافة1972م، ص52.

[2] – عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص200 .

[3]– حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات(1986 –2009م)** رسالة ماجستير في الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران، ص193.

2- أهمية البترول في القطاع الصناعة والتصنيع:

يحضى البترول بأهمية كبيرة نظرا لاستخداماته المتنوعة فهو مصدر لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع ففقدانه هو يعنى ركود الصناعة فهي تعتمد عليه، ان الصناعة هي تعني النشاط والحركة وهذا مايؤدي إلى الاحتكاك وللحفاظ على الآلات لاستمرار الصناعة تحتاج هذه الآلات لشحوم التي مصدرها البترول، البترول هو مصدر الطاقة[1].

كما يمكن للبترول الخام تزويد عملية التصنيع وتحريك عجلة الصناعة من خلال استغلال العناصر الهامة التي تستخرج منه حيث يمكن استخلاص بعض العناصر الضرورية من حيث شكلها وطبيعتها واستعمالاتها كما يلي:

1 – المنتجات الخفيفة: وتتمثل في الغاز الطبيعي وبنزين الطائرات وكيروسين.

2 – المنتجات المتوسطة: زيت الغاز والإسفلت والشمع.

3 – المنتجات الثقيلة: زيت الوقود والإسفلت والشمع[2].

1- وحيد خير الدين :**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات** -دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012م-2013م، ص 70.

[2]-المرجع نفسه، ص71.

لقد كان البترول ذو أهمية كبيرة فهو مصدر لتمويل للصناعة بالإضافة إلى بعض موارد الدولة الأخرى[1] ويعد البترول الجزائري من أنقى أنواع البترول نظرا لانخفاض نسبة الكبريت فيه.

والجدول التالي نوضح فيه المقارنة بين بترول الجزائر وبترول بعض الدول العربية:

الدولة	نسبة الكبريت في نفطها
الكويت	2. 48
العراق	1. 85
السعودية	1. 60
إيران	1. 40
قطر	1. 05
ليبيا	0. 45
نيجيريا	0. 25
الجزائر	0. 14

المصدر: سالم عبد الحسن رسن،" **اقتصاديات النفط**"، ص56

[1]- شارل روبير، **اجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة**، تحقيق عيسى عصفور ط1 منشورات عويدات بيروت ، باريس 1982ص 102.

ثانيا: الغاز الطبيعي

1- لمحة تاريخية عن الغاز الطبيعي في الجزائر

يحتل الغاز الطبيعي في الجزائر أهمية استراتيجية فهو يعتبر كمادة خام يتم الاعتماد عليها في الكثير من الصناعات الهامة ولقد كان أول اكتشاف للغاز الطبيعي في الجزائر سنة 1956م أي في الفترة الاستعمارية وذلك بمنطقة حاسي الرمل ثم وبعد عمليات الاستكشاف والتنقيب عثر على عدة أحواض أخرى وهي حوض حاسي التوارق سنة 1960م وقاسي الطويل سنة 1961م وكذلك في غورد النوس وحوض الحمراء سنة1961م وخوض بولينياك وحوض ادرار وتيقنتورين ولكن يعتبر حوض حاسي الرمل اكبر حوض للغاز الطبيعي بقدرة احتياطية قدرة ب: 3944بليون متر مكعب وذلك سنة 1970م ولاستغلال هذا المورد الهام قامت الجزائر في تشييد مصانع بداية من مصنع ارزيو لتمييع الغاز الطبيعي GNL وذلك سنة 1964م.

يتم تصنيع الغاز الطبيعي من طرف نفس الشركة التي تنتج البترول في معظم الدول المنتجة للغاز الطبيعي لأنه في عملية التنقيب لايمكن معرفة ماتحتويه الأحواض المكتشفة وان كانت غازية أو بترولية أو مختلطة، ويتم إنتاج الغاز في الجزائر وفق مراحل وهي التنقيب ثم الاستخراج ومن ثم المعالجة والنقل والتخزين[1].

[1]- بلمقدم مصطفى، الغاز الطبيعي في الجزائر: **آفاق واعدة وتحديات** أستاذ لتعليم العالي بجامعة أبوبكر بلقايد تلمسان مجلة التنظيم والعمل العدد04، ص13.

- **جدول يمثل معامل انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر طاقتها التصميمية بمليون م³ في السنة:**

الموقع	المصنع	عدد خطوط الانتاج	تاريخ بدء الانتاج
ارزيو	GL1Z	6	1978
	GL2Z	6	1981
	GL4Z	3	1964
سكيكدة	GL1K	3	1981

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية، الكويت،2009، 76ص

2- أهمية تصنيع الغاز

تتمتع الجزائر بكميات هائلة من الغاز الطبيعي وهو ذو أهمية كبيرة في مجال التصنيع وباعتبار الجزائر اقرب الدول من أوربا جعل منها الدولة الأفضل في مجال إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي وتعتمد الجزائر على الغاز الطبيعي كمادة خام مصنعة للكهرباء وذالك لأنه لايحتوي على كثير من الملوثات.

لقد تزايد لاهتمام بالغاز الطبيعي بداية من أزمة 1973م وذالك نتيجة تزايد الطلب عليه وارتفاع سعره في الأسواق العالمية[1].

يتعرض الغاز الطبيعي في حالته الخام لسلسلة من العمليات قبل الإنتاج وتخضع عملية الإنتاج لعدة عوامل أهمها:

الإمكانية المكتشفة من الغاز الطبيعي.

تغيرات الاستهلاك الوطني من الغاز.

إمكانية الوفاء بالعهود والعقود اتجاه المستهلكين.

[1]- بلمقدم مصطفى : مرجع سابق، ص14.

3- إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر

تعد سنة 1964م أول سنة تم انجاز وحدة لتمييع الغاز الطبيعي لأول مرة والمعروفة باسم "لاكامل" وذالك في منطقة ارزيو وذالك بمساعدة فرنسية وبريطانية وذلك بمنطقة حاسي الرمل، ويتم إنتاج الغاز على شكلين البوتان والبروبان.

ويتم الحصول عليهما من مصدرين :

1) إنتاج الغاز الطبيعي من الغاز الطبيعي :

ويتم إنتاجه من خلال إخضاع مكوناته بعد استخراجه من البئر مباشرة الأكثر كثافة وقابلية للتسبيل والضغط والمعالجة ويتم ذالك بواسطة معامل خاصة وتتحول مكونات هذا الغاز إلى سوائل ولا يبقى من الغاز سوى الغاز الجاف والذي يتكون أساسا من غاز الميثان.

إنتاج هذه السوائل غير مكلف بالمقارنة مع الغاز الطبيعي المميع[1].

2) إنتاج الغاز الطبيعي من البترول :

يتم إنتاج الغاز أيضا من البترول وذالك بفصل مكوناته أثناء عملية التكرير حيث يتم فصلها من البترول الخام وذلك لاعتبارها من العناصر الأقل كثافة والأكثر قابلية لتسييل.

وتتم عملية إنتاج الغاز الطبيعي المميع الجزائري في أربع وحدات حيث بعد إنشاء مركب لتمييع للغاز الطبيعي في **ارزيو** سنة 1964م تم إنشاء مركب ثاني لتمييع الغاز الطبيعي **بسكيكدة** وذالك بشراكة جزائرية فرنسية بنسبة 50 بالمائة لكل شركة وذلك سنة 1972م، كما انشاء شركة سونا طراك **وحدة ثانية** لتمييع الغاز الطبيعي بمنطقة **ارزيو**

[1]- بن عبد الله رشيدة رشا، **قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر" حالة الغاز الطبيعي المميع GNL**، رسالة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص استراتيجية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ة2014/2013، ص147.

حيث كانة هذه **الوحدة الثالثة** بالجزائر بطاقة إنتاجية 10 مليار مكعب سنويا وتدعى جى ال أي انشاة سنة1978م[1].

جدول يمثل انتاج الغاز الطبيعي والغاز البترولي المميع، في الجزائر في الفترة من (1965م –1985م):

السنوات	الغاز البترولي المميع	الغاز الطبيعي
1965	غير متوفر	0 .262
1967	1 .99	0 .665
1969	0 .105	0 .1836
1971	2 .132	1 .2206
1973	289	0 .4804
1975	616	0 .6550
1977	611	0 ،7 438
1979	942	0 ،19 591
1981	1538	0 ،15 361
1983	0 .1749	0 ،28 701
1985	3782	0 ،32 105

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الفصل الثامن، الطاقة والمناجم

[1]– هشام لبزة، **الأهمية الاقتصادية للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، العدد05، الجزائر، ص 90.

3-أهمية الغاز الطبيعي في قطاع الإنتاج والاستهلاك الصناعي:

يشكل الغاز الطبيعي في القطاع الإنتاجي ولاستهلاكي العمومي والاستهلاك الصناعي من اهم موارد الطاقة حيث أصبح يلعب دور هام في لاستهلاك العالمي للطاقة لأنه يعتبر بمكوناته وخصائصه بديلا للبترول.

ولقد احتل الغاز الطبيعي مكانة هامة خصوصا بعد ازمة 1973م حيث زادة حصته في السوق العالمية نظرا لفوائده الكثيرة منها:

مصدر لإنتاج الكهرباء: حيث استغل الغاز الطبيعي كمادة أولية لتوليد الكهرباء

القطاع الصناعي: يحتاج القطاع الصناعي للغاز الطبيعي خصتا في مجال إنتاج الحديد والصلب.

تحتاج الصناعات البترو كيماوية الى الغاز الطبيعي وذالك من خلال استخدام غازات الميثان والايثان والتي تعتبر مواد أولية في الصناعات البتروكيماوية.

يستخدم الغاز الطبيعي للأغراض المنزلية وكذالك يستخدم في قطاع النقل والمواصلات بالإضافة الى انه اقل تكلفة للاستخدام في مجال التصنيع واقل ضررا بالبيئة وبفضل هذه العوامل تحاول الجزائر استعمال الغاز الطبيعي في مجال الصناعة والتصنيع. [1]

[1]- هشام لبزة، مرجع السابق، ص131.

ثالثا: الكهرباء

1- لمحة تاريخية عن اكتشاف الكهرباء في الجزائر

كلمة كهرباء في اللغة العربية هو كهربا وهو في الأصل اسم لصمغ شجرة إذا قاموا بحكه أصبح يجذب إليه التبن، وكان أول اكتشاف للكهرباء من طرف الإنسان من خلال ملاحظته للبرق الذي يعتبر كهرباء ساكنة، وقد اكتشفت من طرف العالم الأمريكي فرنكلين (franklin) وقد استطاع العالم الايطالي فولتا (volta)عام 1798م إنتاج الكهرباء كيمائيا بواسطة وعاءات فولطا المشهورة بسمه، وفي سنة 1826م استطاع العالم الفرنسي امبير (Ampere) التفريق بين التوتر والتيار وقام العلم اوم (ohm) بتفسير ظاهرة نقل الكهرباء من طرف الأجسام الصلبة وقام بوضع تعريف للجهد الكهربائي ومفعولاتها على الأجسام الناقلة لها، وقام العالم فاردي (faraday) عام 1864م باكتشاف الحقل المغناطيسي وتأثيره في الطاقة الكهربائية[1].

يعتبر عام1880م هو التاريخ الفعلي لبداية التصنيع الكهربائي في العالم بصفة عامة، حيث ان في هذا العام تم النجاح في إنشاء مولدات الإنتاج الطاقة الكهربائية الضخمة التي أصبحت في ما بعد ذات أهمية كبيرة في الصناعة وأخذت تتطور هذه المولدات وأصبحت ضرورية في الحياة اليومية، وعموما تم تقسيم الأدوات ومعدات تصنيع الكهرباء إلى قسمين:

القسم الأول يضم معدات توليد الطاقة الكهربائية عملاقة ومحولاتها والأسلاك والكبلات ومعدات التحكم والسيطرة، ويتم إنشاء مصانع إنتاج الطاقة في المناطق القريبة من الساحل حيث تتوفر الإمكانات اللازمة والتسهيلات المتاحة لتوليد الطاقة الكهربائية من الصلب والمطاط ومعدات أخرى نصف مصنعة، أما القسم الثاني يضم الصناعات الكهربائية الخفيفة وتختص بإنتاج معدات كهربائية لها استخدامات منزلية الراديو والمسجل

[1]- إبراهيم رحيم، **دراسة قياسية للطلب العائلي على الكهرباء في الجزائر للفترة 1969م-2008م**، رسالة ماجستير جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، ص45.

والألعاب ومعدات الغسل والتنظيف وغيرها هذه الصناعة تقام بجانب المدن الكبرى لأنها تحتاج إلى سوق كبيرة لتصريف منتجاتها[1].

في الجزائر سنة 1947م أسست السلطات الاستعمارية المؤسسة العمومية للكهرباء والغاز كانت تعرف ب (EGA)، ولقد كانت هذه المؤسسة مكلفة بإنتاج الكهرباء الغاز وتوزيعهما حيث تمكنت من انجاز خط يربط بين الشرق والغرب بسعة 150كيلو فولط من الكهرباء مشكل من ثلاث أجزاء مركب وهران ومركب عنابه والجزائر وهو المحرك الأساسي لمختلف هذه المركبات.

بعد خروج المستعمر الفرنسي من الجزائر الذي كان المستفيد الأكبر من الكهرباء تراجع استهلاك الكهرباء من مستوى الضغط المنخفض ومستوى الضغط المرتفع بمستوى22% و20% على التوالي خلال سنة 1967م –1969م وبالإضافة الى تخفيض ثمن الغاز 50% لإنعاش التنمية وتشجيع الاستهلاك المحلي في أطار المخطط الثلاثي 1967م –1969م[2].

بموجب القرار الصادر في 28 جويلية 1969م الصادر في الجريدة الرسمية تحولت مؤسسة كهرباء وغاز الجزائرEGA إلى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز) هذه الشركة تمارس نفس مهام مؤسسة (EGA).

ففي سنة 1974م قامت الشركة بإعادة تهيئة القاعدة التحتية لقواعدها ومركباتها حيث بلغة طاقتها الإنتاجية من264ميغاواط سنة 1969م الى 1200ميغاواط سنة1974م وقد استعملت خطوط لنقل الكهرباء تجاوز طولها 850 كلم لضغط العالى و850 كلم لضغط المتوسط والمنخفض، كان الهدف من كان الهدف من مضاعفة انتاج

[1]–عبد الزهرة على الجنابي، **الجغرافيا الصناعية**، ط، 1دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ، كلية التربية، جامعة بابل، 2013 م، ص 266.

[2]– إبراهيم رحيم، مرجع سابق، ص87.

الطاقة الكهربائية هو إعطاء القدرة على مواكبة ومسايرة التطور الاقتصادي في تلك الفترة وخاصتا في قطاع الصناعي.

وقد تمكنت في هذه السنة 1974 م بفضل تطوير خدماتها من تغطية حاجيات مايقارب 1200000مشترك واستحداث خطوط جديدة بلغ طولها 60000كلم استفادت منه مشروع الإنارة الريفية كل هذا تحقيقا لمخطط التنمية الاقتصادية الذي أعدته السلطات العمومية.

بحلول سنة 1983م قامت شركة سونلغاز باستحداث فروع لشركة كانت كالتالى:

- كهريف – للانارة وتوصيل الكهرباء KAHRIF
- كهريب– لتركيب والمنشات الكهربائية KAHRAKIB
- قناغاز –لإلصال شبكات نقل الغازKANAGHAZ
- إينرغا –للهندسة المدنيةINERGA
- التَّركيب –للتَّركيب الصناعيETTERKIB
- مؤسسة صنع العدادات وأجهزة القياس والمراقبةAMC

تمكنت هذه المؤسسات من تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية نسبيا الي تحتاج لها البلاد[1].

2- أهمية إنتاج الكهرباء كصناعة مصنعة

تعتبر الكهرباء عصب الصناعة فهي تزود المصانع والمعامل والورش والحرف بالتيار الكهربائي لتشغيل الآلات والتحكم بها، وتنير المواقع المختلفة في المعامل والمتاجر والجامعات.. . الخ.

من أجل سير العمل فيها بشكل طبيعي. كما تستخدم الكهرباء في الزراعة للقيام بعمليات ضخ المياه لإرواء الأراضي عن طريق محطات الضخ الكهربائية وكذلك لتأمين

[1]- إبراهيم رحيم، مرجع سابق، ص 97.

المياه إلى محطات التصفية، ومنها إلى البيوت والمنازل كمياه شرب نظيفة.

وتستخدم الكهرباء أيضاً، لإنارة المنازل وتزويد الطاقة الضرورية إلى المنشآت العامة، كالمستشفيات والمستوصفات والجامعات والمؤسسات والشركات المختلفة. كما تستخدم أيضاً لإنارة الشوارع في المدن والبلدات والقرى. ولا يمكن الاستغناء عنها في حياتنا لأنها عصب الحياة وإحدى مقومات التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

الطاقة الكهربائية هي إحدى الصور المهمة للطاقات التي تستخدم في شتى المجالات والتي لا غنى عنها في الحياة اليومية في الاستخدامات المنزلية كالإنارة والتدفئة وتشغيل الأجهزة الكهربائية المنزلية وكافة المجالات الأخرى مثل الصناعة والإيصالات والمجالات العلمية.

القدرة الكهربائية تَعْني استخدام الطاقة الكهربائية لأداء العمل. ففي كثير من المنازل تستخدم الكهرباء في الإضاءة والتدفئة والتبريد. وتمدنا الكهرباء أيضًا بالقدرة لتشغيل أجهزة التلفاز والثلاجات والمكانس وأجهزة منزلية أخرى متعددة. وبالقدرة الكهربائية تدار الآلات في المصانع. وتستخدم القدرة الكهربائية في السلالم المتحركة والمصاعد والحواسيب وأجهزة أخرى في المحلات والمكاتب الإدارية. وتحرك الكهرباء القطارات ونُظم النقل في الأنفاق. وفي المزارع تؤدي الآلات الكهربائية أعمالاً مختلفة مثل ضخ المياه وحلب الأبقار وتجفيف العلف.

تعتبر الكهرباء من أهم وسائل الحصول على الطاقة، والكهرباء هي طاقة مفيدة نستخدمها للتدفئة والإنارة في أماكن سكننا وعملنا، وهي تشغل المحركات، لذا نستخدمها لإنتاج الحركة في آلة الغسيل وآلة التنظيف الكهربائية ... الخ[1].

يقسم مستخدمو القطاع الصناعي إلى شرائح متفاوتة الاستهلاك، فهناك صناعات تستخدم الكهرباء في عملياتها الإنتاجية بشكل كثيف كصناعة الأسمدة والألمونيوم،

[1]– محمود عبده ثابت غالب، **دور وأهمية الطاقة الكهربائية كمصدر من مصادر الطاقة**، رسالة، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009، مصر.

وتعرف هذه الصناعات باستقرارها النسبي وعدم التذبذب خلال اليوم. وهناك صناعات تقوم بالتشغيل خلال ساعات في اليوم أو حسب الواردات، واستهلاكها للكهرباء يكون أقل استهلاكا من سابقتها، وهناك صناعات تقوم بالتشغيل بالاعتماد على وقود أخرى، ولكن تعتمد على الكهرباء لاستخدامها الإداري والتنفيذي والإضاءة الداخلية كمثل صناعة الحديد والصلب أو الصناعات الاستخراجية.

ويعتبر القطاع الصناعي أكبر مستهلك للطاقة الكهربائية من بين القطاعات الأخرى وفقا للاستهلاك العالمي للطاقة الكهربائية[1].

ويتطلب من مرافق الكهرباء مراعاة هذا القطاع في نشاطها اليومي فالانقطاعات الكهربائية في القطاع الصناعي تؤدي إلى خسارة في العملية الإنتاجية ويعكس ذلك نفسه على الناتج المحلي الإجمالي من ناحية وعلى حجم الصادرات إذا كانت تلك الصناعات تقوم على التصدير

3- تطورات استهلاك الكهرباء حسب مستويات التوتر:

إن استهلاك الكهرباء على مستوى فئات التوتر كان كذلك فمن خلال متابعة تطورات الاستهلاك حسب فئات التوتر، نجد أنها مرت بمرحلتين:

مرحلة (1963. 1975)

تميزت هذه المرحلة بسيطرة مستوى التوتر المتوسط الذي انخفض نصيبه من مجموع الاستهلاك عن 41.62 % التي سجلها في 1975 يليه مستوى التوتر المنخفض الذي بقي طول هذه المرحلة في المرتبة الثانية من حيث نصيبه في مجموع الاستهلاك وسجل أعظم قيمة[2] في 1963 ب 39.72 % أما مستوى التوتر العالي فكانت المشاركة في مجموع

---

[1] – JEA ، "Electricity in IEA total in 2003 ،" IEA Energy statistics ، p7.
http://dataiea.org/leastore/statstioningl.asp

[2] – بوهنة كلثوم، نور محمد، **التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان الملحقة الجامعية، مغنية، ص10.

الاستهلاك متواضعة ولم يبرر إلا في نهاية هذه الفترة حيث سجل أعظم مشاركة في1975 ب 28.3فكانت بذلك بداية نتائج سياسة التصنيع التي اختارتها الدول والتي تجسدت في المخطط الثلاثي (1969.1967) والمخطط الرباعي الأول (1970. 1973)[1]

مرحلة (1976. 1985)

ظهرت جليا في هذه المرحلة نتائج المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول والرباعي الثاني التي عبرت عن مجهودات الدول في تصنيع البلاد والتركيز على الصناعات الثقيلة وبذلك انتقلت فئة التوتر العالي إلى المرتبة الثانية من حيث تصنيعها في مجموع استهلاك حيث سجلت أقل قيمة في 1976 ب 31.5 % وتترك ورائها فئة التوتر المنخفض التي لم يتجاوز نصيبها في أحسن الأحوال 31.64 % و التي سجلت في1985.[2]

[1] – مبروك نبيهة: **محددات الطلب على الكهرباء في الجزائر دراسة قياسية (1980– 2013)** رسالة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2015/2014 ص 49.

[2] – المرجع نفسه، ص 50.

الفصل الثاني
صناعة التعدين

أولاً: الحديد والصلب

ثانياً: النحاس

ثالثاً: الفوسفات ومعادن أخرى

أولاً: الحديد والصلب

1 – لمحة تاريخية عن تصنيع الحديد والصلب في الجزائر

لم تكن في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية سوى بعض المصانع الصغيرة لصناعة الحديد والصلب ولكن بعد الاستقلال فكرت في إنشاء مركب لصناعة الحديد والصلب يكون ركيزة التصنيع في الجزائر ومنه يلبي احتياجات السوق المحلية ويقضي على التبعية للخارج في مجال استيراد الحديد والصلب.

إن مشروع انجاز مركب الحديد والصلب لم يكن في الحقيقة وليد فترة ما بعد الاستقلال ولكن هو امتداد لمشروع قسنطينة الذي خططت له السلطات الاستعمارية بدايتا من3 أكتوبر 1958م وكان هذا المشروع يهدف الى رفع المستوي المعيشي للجزائريين 20%من اجل خلق طبقة برجوازية منهم تكون موالية لطرف الفرنسي وبالتالي تمكين الرأس مالية الفرنسية في الجزائر.

لقد كان مشروع انجاز مركب الحديد والصلب في الحجار في الفترة الاستعمارية يهدف الى انتاج 200 الف طن سنويا كما وفي نفس الوقت خططت السلطات الاستعمارية إلى إقامة مصنع للحديد بالونزة كما كانت هذه المشاريع تهدف الى تصدير الحديد الى فرنسا بالتعاون المشترك شركة الحديد والصلب بعنابة و الحكومة الفرنسية وذالك سنة1960م.

وعلى هذا الأساس جعلت الجزائر تنشئ مؤسسة الحديد والصلب الجزائرية سنة1964م ووضعت هذه المركبات تحت وصاية وزارة الصناعات الثقيلة وكان دور هذه الشركة هوا قامة وحدات للحديد والصلب ووحدات لتحويل المعادن الحديدية وغير الحديدية ولقد لعبت هذه المؤسسة دور كبير وهو احتكار منتجات الحديد والصلب المستوردة من الخارج[1]

[1]– عمار بومايدة، **بومدين والاخرون ماقاله وما اثبتته الأيام**، دار المعرفة، الجزائر ط2008، ص، ص 250، 252

لقد شرع مركب الحجار في عمله في يوم 15 ماي 1972م حين قام الرئيس هواري بومدين بتدشينه[1].

انتاج الحديد وتصدير من1965م إلى1985م

السنوات	الإنتاج	التصدير
1965	3.2	3.2
1966	1.8	1.8
1967	2.6	2.4
1968	3.0	3.3
1969	3.0	2.8
1970	2.9	1.9
1971	3.3	1.8
1972	3.7	2.4
1973	3.2	2.0
1974	3.8	3.2
1975	3.2	1.6
1976	2.8	1.8
1977	3.2	1.6
1978	2.8	1.6
1979	2.9	2.7
1980	3.4	1.5
1981	3.5	1.5
1982	3.7	1.4
1983	3.7	1.3
1984	3.7	1.1
1985	3.4	3.3

[1]– البشير لعمامرة سعد، **القائد هواري بومدين**، 1978 – 1932، قصر الكتاب الجزئر، 1997، ص95.

من خلال استقراء معطيات الجدول يتضح انه وبداية من سنة 1976م بدأت تتراجع نسبة تصدير الحديد الى النصف تقريبا من نسبة الإنتاج ففي سنة 1965م كانت نسبة الإنتاج تبلغ 3.2طن ونسبة التصدير 3.2طن اي ما يتم انتاجه من الحدي موجه لتصدير مباشرة، بينما بداية من 1967م بدأت نسبة التصدير تقل الى وصلت النصف في السنوات التالية حتى سنة 1985م وهذا نتيجة الاستعمال الداخلي الوطني في التصنيع ونتيجة لانتهاج سياسة الصناعة المصنعة ونتائجها من حيث زيادة الاستهلاك الوطني للمواد المصنعة.

2- أهمية تصنيع الحديد في الجزائر

انشأت في الفترة الاستعمارية عدة مصانع لصناعات الحديدية الحديد منها ما يسير من طرف الدولة الفرنسية ومنها ما يسير ذاتيا من طرف المعمرين الأجانب ومن هذه المصانع نميز " فولاذ مارتن درفلة حديد التسليح ACLLOR " وفي وهران صناعة المراجل والانابيب E N) C M) ووحدة المعدات الزراعية بوهرن، و(محارث ابن باديس)في الروبية، هذه المصانع سيرت ذاتيا من طرف الدولة الجزائرية نتيجتا لرحيل أصحابها المعمرين الأجانب بعد الاستقلال أما الوحدات والمصانع الأخرى التي تعود ملكيتا لشركات الأجنبية فقد استمرت في نشاطها بعد استقلال الجزائر منها شركة SNAF معدات حديدية. وقبل انشاء الشركة الوطنية للحديد والصلب عام1964م من طرف الدولة الجزائرية قامت هذه الأخيرة بالدخول كشريك مساهم إلى جانب في شركة بون عنابة للحديد والصلب والتي كانت بدورها تسير مركب عنابة للحديد والصلب[1].

ان إقامة مركب مثل مركب الحجار لانتاج الحديد والصلب بعنابة لم يكن محض تفكير غير مؤسس له من طرف الدولة الجزائرية، بل هو انجاز كانت له مرامي أخرى، فمركب الحجار وبعد إنشائه بلغة طاقته الإنتاجية سنة 8000 طن سنة 1965م وازدادت بعد ذالك

[1]- عبد الطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص32

وبلغت 100000 طن سنة 1971م فعلى سبيل المثال لو أن هذا الإنتاج من الحديد كان عبارة عن واردات من بلدان أخرى وبإهمال مدة انتظار ورودها وارتفاع أسعارها لتضح انا الدور الأساسي لهذا المركب بالإضافة إلى إن هذا المركب ساهم بشكل أو بأخر في تحرير الاقتصاد من التابعية ومن الضغوط الخارجية كما إن إنشائه ساهم في تموين المنتجات الأساسية التي تحتاجها الصناعة وكان بمثابة ركيزة تستند عليها كل الصناعات الأساسية المختلفة فبفضله اقيمة تنمية شاملة في مختلف القطاعات المنتجة لمواد التجهيز والإنتاج ومواد الاستهلاك من خلال إقامة المشاءات الصناعية في كل انجاز وكل مشروع.

إن الهدف المنشود من انجاز مركب الحديد والصلب كان الوصول بإنتاج الحديد والصلب من 180000طن سنة 1975م الي 200000طن سنة 1980 م والهدف من ذالك هو تزويد المصانع والمنشآت التي في طور الإنجاز وتزويدها بهذه المادة ،كما يزود مختلف المصانع التي تحتاج هذه المادة من الحديد في صناعاتها مثل: تزويد مصنع المركبات والجرارات والمحركات التشغيل بقسنطينة ومصنع صناعة الدرجات العادية والنارية بقالمة ومصنع المحابس المائية بالبروقية والسيارات الخاصة بوهران وسيارات النقل وقطع الغيار بالجزائر ومصنع المضخات بالمدية والآلات الزراعية بسيدي بالعباس ومصنع المسامير بمختلف إشكالها بعين الكبير.

هنا تظهر أهمية الحديد والصلب بالنسبة لصناعة باعتباره صناعة صانعة تدخل في معظم الصناعات ان لم تكن كلها[1].

كما تظهر أهمية الحديد في كثرة الطلب عليه في الأسواق العالمية فقد ظهرة أهميته منذ ان شرعة الولايات المتحدة في طلبه لتغطية حاجاتها الصناعية وتعتبر الجزائر من البلدان الأربعة المغاربية(تونس المغرب موريتانيا) في هذه الفترة اكثر إنتاجا لهذه المادة من الحديد نظرا لاحتوائها على اكبر مناجم الخامات من الحديد حيث بلغ انتاج الحديد لهذه

[1]– عمار بومايدة، مرجع سابق، ص، ص250، 252.

البلدان الأربعة في السنوات الأولى من الاستغلال أي مابين 1950-1978م إلى حوالي 3.5 مليون طن سنة 1950م وبلغ سنة 1987م إلى حوالي 30 مليون طن ونظرا لقرب المناجم لأروبا وأسواقها فقد عرفت هذه المناجم نشاطا استخراجي كثيف جدا خاصتا في الجزائر ومقارنتا مع البلدان المغاربة الأخرى، وتتميز الجزائر باكتفائها بالمناجم التي على أراضيها لتغطيت حاجتها من إنتاج الحديد بخلاف بعض البلدان الإفريقية مثل مصر فبلغة قدرتها الإنتاجية من خامات الحديد إلى 200 ألف طن ولكن صناعتها من الحديد والفولاذ تعتمد أكثر على الاستيراد بكثرة من الخارج.

ينتج الحديد في الكثير من البلدان الافريقية مثل غنيا وسيراليون وكذالك من بينها ليبيريا فهي اكثر ريادة في هذا المجال على ساحل افريقية الغربية فهي تنتج حوالى 4 ملايين طن سنويا وتصدره الى أمريكا، ويوجد الحديد أيضا في افريقيا الجنوبية في الترنسال حيث بلغت الخامات ما بين 50و 60 % وتنتج 3 ملايين طن، بالإضافة الى افريقيا الجنوبية التي تعتبر اكثر تصنيعا لهذه المادة[1].

ثانياً: النحاس

1- لمحة تاريخية عن معدن النحاس في الجزائر

يعتبر النحاس من المعادن الثمينة التي احتلت مكانة كبيرة في الحياة الإنسان منذ القدم العصور حيث استخدمه العراقيون في حضارة كيش قبل الطوفان حيث كان العامل الأساسي في تطور الانسان من العصر الحجري الى عصر المعادن ومنه تطور الإنسان ليستعمل القصدير مع النحاس ليصنع البرونز الذي هو اقوي من النحاس في عصرنا تصنع منه الأسلحة والمعدات الكهربائية وغيرها.

[1]- أنور عبد الغانى العقاد، محمد عبد الحميد الحمادي، **الجغرافيا الاقتصادية موارد الطاقة والموارد المعدنية**، ج2، دار المريخ، ص ص، 232، 233.

يتميز النحاس بخواص تختلف عن المعادن الأخرى فهو يسير الاستخراج يمكن ان تصنع منه أشياء دقيقة وه سهل اللحام ويتميز بمقاومته لعديد المواد الكيماوية وقدته على توصيل الكهرباء والحرارة ويصنع منه سبائك البرونز وعيار الطلقات النارية.

نجد خامات النحاس في الطبيعة منفردة الو على شكل اكاسيد.[1]

تمر عملية تصنيع النحاس واستخلاصه بصفة عامة بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: التركيز

وتتم في هذه العملية عملية سحق للمادة الخام وفصل الأجزاء الصخرية وذالك من خلال استخدام الماء، وتتم هذه العملية بالقرب من منجم النحاس.

المرحلة الثانية: الصهر

يتم خلالها إزالة بعض العناصر الكيمائية الغير مرغوبة خاصتا الكبريت والاكسجين وتستخدم في هذه العملية كمية كبيرة من الطاقة من الفحم او نفط او غاز وتخضع لحرارة الافران الكبيرة تتم هذه العملية في مناطق توفر الطاقة.[2]

المرحلة الثالثة: التنقية

في هذه المرحلة يفصل النحاس النقي عن المعادن الأخرى من دهب وفضة وغيرها وتتم هذه العملي بواسطة عملية تعرف بالتحليل الكهربائي، تجري هذه المرحلة في مناطق توفر الطاقة الكهربائية الرخيصة.

[1]– عبد الزهرة علي الجانبي، مرجع سابق، ص 93.

[2]– المرجع نفسه، ص94.

جدول يمثل إنتاج وتصدير النحاس في الجزائر 1965-1985.

السنوات	الإنتاج ()	التصدير
1965	3.6	3.6
1966	4.3	1.5
1967	4.3	6.0
1968	3.4	5.0
1969	2.3	2.0
1970	2.4	0
1971	2.2	2.0
1972	1.6	0
1973	1.3	1.0
1974	1.6	1.5
1975	1.6	1.7
1976	1.6	1.3
1977	1.5	1.0
1978	0.7	0
1979	0.8	1.0
1980	0.7	0
1981	0.6	0.8
1982	0.6	0.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الفصل التاسع، للصناعة.

ثالثاً: الفوسفات ومعادن أخرى

1-لمحة تاريخية عن الفوسفات في الجزائر

تعتبر الصناعة المنجمية للفوسفات من اهم الصناعات بالنسبة لكثير من البلدان ومن بينها الجزائر التي تزخر بكميات هائلة من هذه المادة المهمة في تركيب مختلف الصناعات الضرورية، ونظرا لأهمية هذه المادة عمل المستعمر الفرنسي من بداية القرن 19 م على استغلال هذه المادة وكانت مناجم مدينة تبسة من بينها مناجم جبل العنق ومنجم كويف ومزايط وراس الواد وبرج غدير تحتوي على اكبر مخزون من مادة الفوسفات بالإضافة إلى معادن أخرى مثل الحديد، وتعتبر منطقة جبل العنق وبئر العاتر من اغنى هذه المناطق بالفوسفات، وكان اول استغلال لمنجم الفوسفات في الفترة ما قبل الاستقلال من طرف شركة الفوسفات بقسنطينة سنة 1894م، وبعد ذلك تم تأسيس شركة الونزة بتبسة سنة 1913م ولكن عمل هذه المناجم توقف في فترت الحرب العالمية الأولى، وفي محاولة من طرف المستعمر الفرنسي للاستغلال الأمثل لهذه المناجم قام بإنجاز خطوط السكة الحديدية (خط مكهرب) تربط بين هذه المناجم ومركز الشحن وقد امتد الخط الأول من الونزة إلى واد الكبريت وكان ذالك سنة 1921م و خط سكة حديدية بين عنابة وواد الكبريت وفي سنة 1952م كهربة منشات مناجم الونزة وبوخضرة وبعد ذالك ب3 سنوات تم انجاز خط سكة حديدية بين تبسة وجبل العنق وبئر العاتر.[1]

بعد الاستقلال تم تأميم المناجم الجزائرية وكان ذالك سنة 1966م حيث انه وبعد سنة من ذالك تم تأسيس المؤسسة الوطنية للأبحاث المنجمية والاستغلال واعتبارا من سنة 1983 م تم إعادة هيكلة هذه المؤسسة وتم تأسيس المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات.

تتم عملية إنتاج الفوسفات عبر عدة مراحل وهي كالتالي :

[1] -مفاتيح حورية سعود عالية، **أثر التكوين في عملية الإنتاج في مناجم الفوسفات**، دراسة ميدانية لمنجم الفوسفات سونا ريم تبسة، رسالة الليسانس في علوم التسير تخصص: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2010، ص 45.

يتمثل في هدم واستخراج الفوسفات من المركب المنجمي بجبل العنق

مرحلة المعالجة: وتتكون سلسلة المعالجة لمادة الفوسفات للمركب المنجمي جبل العنق من التكسي، التحضيري، المعالجة بالطريقة المائية، المعاجلة بالطريقة الجافة، الانتقاء الهوائي فيتم في المرحلة الأولى استغلال آلة واحدة من نوع جريا توار GIRATOIRE ذات متوسط انسياب 900 طن في الساعة من أجل تحطيم وتكسير الكتل الكبيرة وفي الثانية يتم الطحن والغربلة، أما بالنسبة للمرحلة الثالثة هي المعاجلة بالطريقة المائية من خلال أربعة ورشات تتمثل في الترويق، التحميص، الغسل و التجفيف، إذ يتم في الأولى إزالة الشوائب الأكثر من 12.5 ملم والأقل من 80 ملم، وهي الفقرية من عنصر P2 O5 ويتم التحميص بواسطة ثلاثة أفران من نوع دور ليفر DORLIVERE من أجل تفكيك وإزالة المواد العضوية الموجودة في مادة الفوسفات المروق وفي الثالثة يستخدم الهليدروسيكلونات، وكذلك المواد الجيرية ويستعمل في التجفيف فرنين دائريين من نوعية بتسون روكات، وذلك من أجل إزالة نسبة الرطوبة وإرجاعها من 13% إلى 0.2 % وتبلغ الطاقة السنوية للتجهيزات المستعملة يف هذه الطريقة 500.000 طن سنويا من المادة المحمصة والمغسولة والمجففة[1].أما بالنسبة للمعاجلة بالطريقة الجافة فتتم من خلاها التجفيف والغربلة والطحن، إذ يتم التجفيف من خلال فرنين لإزالة نسبة الرطوبة من 9 % إلى 1%، وفي الثانية يتم الغربلة بواسطة غرابيل حديثة تسمى،RHEWUN وعددهم أربعة، ويتم الطحن بثالثة مطاحن من نوعية DRAGA أما في المرحلة الأخيرة وهي الانتقاء الهوائي التي تهدف إلى إزالة الغبار والإحصائيات الدقيقة الفقرية من مادةP2 O5 .

[1]– مفاتيح حورية سعود عالية، مرجع سابق، ص 46.

2-أهمية الفوسفات كصناعة مصنعة في القطاع الصناعي

تكمن أهمية مناجم الفوسفات في إنتاج مادة الفوسفات الذي يكون بعد عملية الإنتاج على أربعة أشكال من الإنتاج الجاهز لعملية التصنيع وهي:

النوع الأول: dpl 65%/ 63.

النوع الثاني: dpl% 68 /66.

النوع الثالث: dpl% 72 /69.

النوع الرابع: dpl% 77 /73.

وهذا المنتج من الفوسفات تلبي حاجات السوق الخارجية و الاحتياج العالمي لهذه المادة من اجل التصدير، كما يعتبر الفوسفات من أهم مصادر الصناعة الغذائية و الزراعية والكيماوية والصناعة الثقيلة والصناعة الصيدلانية والصناعة الحيوانية وصناعة المنظفات وصناعة الكبريت [1]، نظرا للأهمية البالغة التي يتميز بها الفوسفات كمادة طاقوية في التصنيع بلغة قدرة الاستغلال لهذه المادة في منجم جبل العنق للفوسفات مابين سنة 1967 م- 1978م الي 65 % وذالك من طرف الشركة الوطنية للأبحاث والإستغلالات المنجمية[2].

3-الزنك والرصاص:

في الغالب يتم إيجاد الزنك والرصاص بشكل متلازم في الطبيعة بكميات متفاوته فنجد مثلا الزنك اكثر من الرصاص وفي بعض الأحيان العكس كان أول استعمال لهذه المعادن منذ قرون وبشكل خاص في العهد الروماني.

[1]- مفاتيح حورية سعود عالية، مرجع سابق، ص 49.

[2]- عبد الطيف بن شنهو، مرجع سابق، ص110.

نظرا للاختلاف سواء الفيزيائي او الكيمائي لهذين المعدنين الزنك والرصاص فانهما أيضا يختلفان في طريقة ومجال استعمالاتهما ،فمعدن الرصاص سهل لطرق يمتاز بالليونة وهو مقاوم لتآكل ويختلف الزنك عنه أيضامن حيث هذه الخصائص.

يستعمل معدن الرصاص الذي يستخرج من مادة الغالينا Galena التي تحتوي عليه في عملية سبك القوالب والبطاريات والكبلات التي تستعمل بكثرة في عملية صناعة الهاتف والتلغراف الرصاص معدن لا يتأثر بالحموضة الكبريتية لذلك يستعمل في صناعة جميع الأجهزة المستعملة التي تستعمل في تصنيع هذه المادة الهامة ويستخدم الرصاص في صناعة البطاريات التي تقوم بتخزين الكهرباء ويستعمل أيضا في الصناعة النووية بالإضافة الى عديد الاستعمالات الأخرى.

اما الزنك فهو بخصائصه المميزة له يحتل أهمية بالغة كمادة قابلة في صناعة الخلائط وهو أيضا بشدة مقاومته للأكسدة فهو يستعمل لتغليف الحديد والفولاذ من اجل مقاومة الصدأ وبالتالي تعمر كثيرا.

يستخرج الزنك من مادة تدعى السفاليريت sphalerite وهو عبارة عن اتحاد بين الزنك والكبريت كما يمكن ان نعثر على بعض الفلزات الأخرى مثل كالكا دميوم[1].

- **انتاج الرصاص والزنك في الجزائر والعالم**

تعتبر الجزائر من بين اهم البلدان في لنتاج واستخراج معدن الزنك والرصاص نظرا لأهميته في العالم ويعتبر الرصاص اكثر انتاجا في الجزائر بعكس الزنك، في افريقيا الى جانب الجزائر هناك العديد من البلدان منتجة لهذه المعادن من بينها الكونغو فهي اكثر انتاج للزنك في نفس مناطق انتاج النحاس في منقة كانتغا بالإضافة للمغرب وجنوب افريقيا فهما

[1]- مفاتيح حورية سعود عالية، مرجع سابق، ص 50

أكثر انتاج لزنك ويمثل الرصاص اقل أهمية من حيث الإنتاج، في اسيا تعتبر اليابان المنتج الرئيسي والأول في العالم، وينتج الزنك والرصاص في كثير من بلدان العالم[1].

[1]– أنور عبد الغانى العقاد، محمد عبد الحميد الحمادي، مرجع سابق، ص، ص290، 299.

الفصل الثالث

الصناعة الميكانيكية

أولاً: المحركات والجرارات

ثانياً: صناعة العربات الصناعية

أولاً: المحركات والجرارات

تعد الصناعات الميكانيكية من أهم الصناعات التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني لكونها تلعب دورا أساسيا في تدعيم قطاعات أخرى وبصفة خاصة الصناعة والزراعة وانطلاقا من المخطط الرباعي الأول عرفت هذه الصناعة تطورا معتبرا من خلال المشاريع التي تحققت بفضل الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع ومن أهم المشاريع التي تحققت في ميدان الصناعات الميكانيكية مركب المحركات والجرارات[1]

1- نشأة وتطور المحركات والجرارات:

تم إنشاء هذا المركب نتيجة قرارات سياسية من الدولة لتطبيق برامج التنمية والمتمثل في سياسة الثورة الزراعية والتي بدورها تتطلب توفير العتاد الفلاحي ومن أهمه الجرارات فكان لابد من صنعه محليا وعدم التبعية للخارج وقد مر تأسيس مركب المحركات والجرارات بعدة تطورات:

- إمضاء العقد الرئيسي بتاريخ 19 أفريل1969.
- انطلاق أشغال البناء بتاريخ 02 أكتوبر 1969.
- توسيع المسبكة والتطريق بتاريخ 27 أفريل1973.
- صنع أول جرار بتاريخ 12 فيفري1974.
- إمضاء بروتوكول التشغيل المؤقت بتاريخ 10 جويلية 1975 .
- الاستغلال النهائي بتاريخ 31 ديسمبر 1978[2].

يعود تاريخ صنع أول جرار إلى سنة 1974، وهي الفترة التي كان يسير فيها المركب وتجدر الإشارة إلى أّنه بعد انسحاب الشركتين DIAG وKHD: بمشاركة الشركتين الألمانيتين، أي المركبCIMOTRA(السابقتين سنة1978، بقي المركب إلى غاية سنة

[1] -BENNINI Mourad: L'Organisation de la gestion des approvisionnements en pièces stratégique au C.P.G de Ain Smara - Constantine -, Mémoire de Magister, Université de Constantine 1985, p.14

[2] -ibid, p15.

1981تحت اسم المركب الصناعي للمحركات والجرارات حيث يقع مركب المحركات والجرارات بمنطقة واد حميميم–الخروب –قسنطينة، يغطي مساحة قدرها 660000 م 2 منها 289251 م2 مساحة مهيأة، 97650 م 2 مساحة مغطاة، و46100م2 [1]

2- التعريف بالجرارات الفلاحية:

الجرارات هي وسائل النقل ذات محرك عالي القدرة، مجهزة بعجلات أو بجنزير، ليقوم بمهام

زراعية أو ريفية أو في الغابات .وحيث أن معظم الأعمال التي يقوم بها تتلخص بالجر إما للمحاريث أو الآلات الضخمة فإنه اصطلح على تسميته جرار وأمثلة على المهام التي يقوم بها:

- جر المقطورات أو نقل آلات الزراعية كمحراث، موزعات السماد، ورشاشات المبيد الحشرية وغير ذلك بفضل زوائد حديدية في الخلف.[2]

حمل الملحقات أو المعدات المركبة سواء في المقدمة(الشوكة، المجرفة الهيدروليكية،إلخ).أو في أكثر الأحيان من الخلف(المحاريث، الأمشاط الدوارة، وآلات السحق، وغير ذلك).، بفضل أذرع للرفع،[3] تتكون الجرارات الزراعية من أربع عجلات على الأغلب، العجلات الخلفية هي التي تتحرك وتمتاز بقطر كبير مقارنة بالأمامية التي تكون الموجهة لسير حيث الجرارات ثنائية الدفع أصبحت نادرة وذلك نظرا لأن المزارعين يطلبون جرارات أقوى وأكثر ثباتا على الأرض(القوة ليس لها علاقة مع عدد عجلات الدفع . باستخدام الدفع الرباعي يمكن أن تحسن قدرة الجرارات على السحب ولكن تجعل الجرارات يستهلك طاقة أكثر، الجرارات الأكثر قوة تباع فقط بالدفع الرباعي، مع إمكانية إضافة

---

[1] –BENNINI Mourad op, cit, p15,

[2]– ياسين ساقع: **العولمة وأثرها على الأنشطة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** " دراسة حالة مؤسسات الجرارات الفلاحية ETRAG ، رسالة الماجستير في العلوم التجارية – تسويق – كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة (2) 2014/2013 ص 158.

[3]– المرجع نفسه، ص159

عجلات مزدوجة مركز القيادة للجررات يمكن أن يكون مفتوح أو يمكن تركب كابينة الجرارات الحديثة أباحة ارحة (تعليق المقصورة، والتكييف، ومقعد الإطارات)[1]

يعتبر مركب صناعة الجرارات في الجزائر من بين أضخم المصانع التي تفتخر بها الجزائر في الصناعة الثقيلة وهو يصنِّع الجرارات الزراعية من فئة 45الى 140 حصان وقد تكون ثنائية الدفع أو رباعية الدفع [2] والجدول الآتي يوضح أعداد الجرارات في الجزائر خلال سنوات (1979 – 1985)

المنتوج	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**
الجرارات	4 883	4 206	4 379	4 500	6 002	5 927	6 250

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الفصل التاسع، الصناعة

ينتج مركب الجرارات ذات العجلات المطاطية ومحركات الديازل ذات التبريد الهوائي وذلك ضمن رخص معترف بها دوليا مثل :Deutz motor, Deutz Fahr ويقوم بعملية التصدير التي سمحت لمنتجاته أن تتوغل وأن تشتهر عبر إفريقيا والعالم العربي. أما تشكيلة منتجات المركب فهي متنوعة وتشتمل على جرارات ومحركات مختلفة.[3]

[1]– ياسين ساقع: مرجع سابق، 160.

[2] – جعفري بلال، **فعالية التكوين في تطوير الكفاءات دراسة حالة مركب المحركات والجرارات قسنطينة**، رسالة الماجستير، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008، ص158.

[3]– نفسه، ص159.

تشكيلة انواع الجرارات في المركب

نوع المنتوج	استعمالات المنتوج
C6006	جرار سيرتا بقوة 60حصان بخاري
C6807	جرار سيرتا بقوة 68 حصان بخاري
C6807/Exp	جرار سيرتا بقوة 68 حصان بخاري موجه للتصدير
Cx /370	جرار سيرتا بقوة 70حصان بخاري
Cx/100	جرار سيرتا بقوة 100 حصان بخاري
t.p.ovtil	آلة حاملة للأدوات
t.45.cv	جرار مصغر بقوة 45 حصان بخاري
T.140.cv	جرار بقوة 140حصان بخاري

3- الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجرارات الفلاحية:

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من المديرية العامة التي تتفرع إلى عشر 10 مديريات فرعية منها ما هو مركزي رئيسي والآخر ثانوي مساعد وهو غير نهائي ومازال قيد الدراسة لأنه من حين لآخر يتم إنشاء قسم وفروع جديدة ولم يتم ترتيبها بشكل نهائي وتماشيا مع التطورات الجديدة ويتم عرض أهم المديريات المكونة لمؤسسة الجرارات الفلاحية.[1]

أ - **المديرية العامة:** من مهامها مايلي:

-إنشاء إستراتيجية تنمية وتطوير المؤسسة وتقديم أعضاء التسيير بالنسبة لمجلس الإدارة.

-الأخذ بقرارات مجلس الإدارة.

-عرض تقارير النتائج المتحصل عليها.

-المسؤولية المباشرة على قيادة الهياكل الإنتاجية المختلفة للشركة.

[1]- ياسين ساقع: مرجع سابق، ص 153.

– مراقبة وظيفة كل مجموعة الأقسام المكونة لمؤسسةETRAG.[1]

ب – مديرية الأمن والصحة:

وتتكون من ثلاث مصالح هي المصلحة الطبية ومصلحة الحماية والتدخل ومصلحة الحماية المدنية ومن مهامها ما يلي:

دراسة تحسين لشروط العمل.

–الأمان والحماية الجيدة للأفراد على مستوى المؤسسة.

–الإحصاء والتحليل لكل الحوادث التي تقع أثناء العمل.

–التدخل في حالة الخوف والكوارث الطبيعية.[2]

4– مراحل سير العملية الإنتاجية في مركب المحركات والجرارات:

إن إتمام العملية الإنتاجية في المركب يتم من خلال ما يعرف بالأقسام الأساسية والأقسام

الثانوية، حيث تشتمل الأولى على أقسام :السباكة، الحدادة، الصنع الميكانيكي والتركيب، في حين يعتبر قسم وسائل الإنتاج قسما ثانويا .وفيما يلي شرح مختصر للأقسام الأساسية والتي تندرج ضمن –الإدارة التقنية، وينقسم لأربعة ورشات: [3]

أ – ورشة السباكة: La fonderie

السباكة هي عملية إنتاج القطع الخام عن طريق تحويل المواد الأولية صفائح وأعمدة وذلك وفق ثلاثة مراحل أساسية هي :الصهر، التركيب، وتصنيع القوالب لإزالة الشوائب وكل هذه المراحل تتم في ورشة واحدة هي ورشة السباكة:

---

[1] – [1]– ياسين ساقع: مرجع سابق، ص 153.

[2]– المرجع نفسه، ص 154.

[3] –ZERMATI Pierre: **Pratique de la gestion des stocks**, 5em Edition, Dunod, Paris 1995, p. 27.

ب – ورشة الحدادة: La chaudronnerie

تتم عملية الحدادة عن طريق تحويل المواد الأولية إلى قطع غيار، ثم تركيبها في المحرك والجرار من خلال ثلاثة ورشات أساسية هي :ورشة التطريق، ورشة المطالة وورشة التلحيم[1]

ج . ورشة التصنيع: L'usinage

يتم التصنيع عن طريق تحويل القطع المتأتية من قسم الحدادة أوالقطع المتأتية بشكل مباشر من قسم السباكة، حيث يتم أولا إجراء عملية التحويل والتي تعرف بالتصنيع الميكانيكي، ثم تأتي مرحلة التحسين النوعي الضروري للعمل الجيد للقطع المصنعة وفق ما يعرف بالمعالجة الحرارية .تجرى عملية التصنيع والمعالجة الحرارية على مستوى أربعة ورشات في قسم التصنيع هي :ورشة التصنيع المتسلسل، ورشة التصنيع الخاص، ورشة التصنيع العام وورشة المعالجة الحرارية.[2]

د . ورشة التركيب: Le montage

التركيب هوعملية الجمع النهائي للقطع التي تم صنعها في الأقسام السابقة وذلك في ورشتين هما ورشة تركيب المحركات وورشة تركيب الجرارات. ونشير في الأخير، إلى أن كل ورشة من الورشات الخاصة بالأقسام الأربعة السابقة تندرج ضمنها مراكز مصاريف داخلية، وتعد ورشة التصنيع أكبر وحدة من هذه الوحدات الأساسية.[3]

[1] -BLONDEL François: **Gestion de la production** ,comprendre les logiques de gestion industrielle pour agir, ibid. p. 110.

[2] -ibid , p110.

[3] -ibid , p185.

أما المحركات فهي متنوعة ومن طراز2 ،3،4، 6 أسطوانات ذات قدرة تتراوح بين35 و 110حصان بخاري والجدول الآتي يوضح أنواع المحركات واستعمالاتها.

نوع المحرك	استعمالات المحرك
F2s,F3s,F4s,F6s (S:Stationnaire) F2t,F4t,F6t (T:Tracteur) F4G1,F6G1 (G:Grue) F2C,F6C (C:Compresseur) F3K,F4K,F6K (C:Compacteur) F6P (P:Pelles) F6B (B:Belabbes) F4R,F6R (R:Rouiba F4RC,F6RC (RC:Retro chargeur)	محركات موجهة للمضخات المائية محركات موجهة للجرارات محركات موجهة للرافعات محركات موجهة للضاغطات محركات موجهة للمرصصات محرك موجه للجرافات محرك موجه للدراسات والحصادات محركات موجهة للشاحنات والحافلات محركات موجهة للحفارات

المصدر: BENNINI Mourad ibid, p20

ثانياً: صناعة العربات الصناعية

1- النشأة التاريخية للعربات الصناعية:

أنشأت المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بالقرار 81 -342 سنة 1981م فقد ورثت الهياكل والسلع والأنشطة، احتكار الواردات والفرد من المؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية من خلال القرار 81-345 الموافق ل1981/12/12.

عرفت صناعة العربات في الجزائر مسارا تطوريا سجّلت فيه مراحل مهمة وهي:

المرحلة الأولى (1957-1967):

هو التاريخ أو المدة التي تمّ فيها دخول الشركة الإفريقية BERLIET (S.A.A.B/S.A)

إلى الجزائر وذلك في 2 جوان1957 كمصنع لتركيب الشاحنات الثقيلة وذلك على بعد3 كلم شرق الجزائر العاصمة. وفي 15 أكتوبر 1958خرجت أول شاحنة مركّبة بكاملها في الجزائر.[1]

المرحلة الثانية (1967-1981)

بعد1962، شهدت الصناعة الميكانيكية في الجزائر تطورات في حدود احتياجات هذه الفترة، وفي عام 1967 تمّ إنشاء سونا كوم التي تجمع حوالي 11 مؤسسة، هذه الأخيرة أصبحت مستقلة ابتداء من 1980 ففي 30 جويلية 1970 تحديدا، تمّ شراء BERLIET (ALGERIE من طرف المؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية[2].

---

[1] - عبد الرحمان هباج: **أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI** رسالة الماستر في علوم التسيير تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ورقلة ،2012/2011، ص67.

[2] - المرجع نفسه، ص67

2- المؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية(SONACOME)

برزت في شهر أوت 1967 بأمر رقم67-150مكلّفة من طرف الحكومة بتطوير القطاع الميكانيكي وهذا قبل إعادة هيكلتها، وكانت مقسّمة إلى 22 وحدة إنتاج، بما فيها مركّب السيارات الصناعية(CVI) و 30 فرعا تجاريا، مدعّمة من طرف 90 نقطة بيع.

وتبعا للإجراءات التي انتهجتها السلطات العمومية الجزائرية للاصطلاح الاقتصاد الوطني، والمتمثّلة في الإطار1980، تمّ التأكيد على الاختيار والقرار /11/ القانوني لتنظيم عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في20 1981، الشيء الذي سمح بإنشاء المؤسسة الوطنية /07/ القانوني السابق من طرف مجلس الوزراء في1981، وبالتالي فإنّ 81 /12/ المؤرخ في / 11 عن طريق المرسوم رقم (SNVI) 342 للسيارات الصناعية كان بعد إعادة هيكلة مؤسسة سونا كوم، (SNVI)ظهور المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وقرار إنشائها يعطي له صفة المؤسسة الاشتراكية التي يتحكّم فيها عن طريق المبادئ ،(SONACOME) (GSE) الإدارية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات[1]

3 - مهمة المؤسسة: المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية ناتجة عن إعادة هيكلة للمؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية وأوكل إليها في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مهمة:

-البحث والتطوير.

-الاستيراد والتوزيع[2].

فهي متخصصة في قطاع السيارات الصناعية ومكوناتها ومنها:

les camions الشاحنات.

les autobus الحافلات من الحجم الصغير.

les autocars الحافلات من الحجم الكبير.

[1]- عبد الرحمان هباج: مرجع سابق ص68.

[2] -www.snvi-ourgla.dz 8/8/2018

les remorques et semi-remorques الناقلات.

les pièces de rechange قطع الغيار.

وبصفة عامة تنتج المؤسسة كل السيارات الموجهة للنقل البري للأشخاص والبضائع التي لا يقل وزنها عن 1,5 طن.ومن جهة أخرى المؤسسة تقوم بتقديم خد ما بعد البيع وترقيتها، وتوفير قطع الغيار في السوق لتسهيل عملية التصليح والصيانة.

3- نشاطات المؤسسة الوطنية للسيارات صناعية

بتطوير (SNVI) لتحقيق الأهداف السابقة الذكر وإنجاز وتنفيذ مختلف المهام، تقوم م.و.س.ص نشاطاتها المتنوعة والتي نجدها على ثلاثة أنواع أساسية هي:

-البحث والدراسة

-الإنتاج

-التوزيع والصيانة

ا- نشاط البحث والدراسة:

وتقوم بهذا النشاط وحدة البحث والدراسة

من خلال مهمة:

- الإبداع واستحداث منتوجات جديدة

_ تحسين النوعية

- اكتساب والتحكم في التكنولوجيات الجديدة

- تنويع مصادر التموين[1]

نشاط الإنتاج:

وتضمن القيام بأربع وحدات عملية والتي هي:

Division Véhicules Industriels (D.V.I)

Unité Carrosserie Rouïba (U.C.R)

[1] -www.snvi-ourgla.dz 8/8/2018

Unité Fonderie Rouïba (U.F.R)

Unité Carrosserie Tiaret (U.C.t

تتمثّل في النشاطات الإنتاجية، وهي تحت مسؤولية مديرية النشاطات العملية الصناعية، بحيث تعمل الوحدات الإنتاجية على إتباع المسار والمراحل الصناعية بالإضافة إلى النشاطات الأخرى، (Montage) إلى التركيب من التحويل والحدادة وغير ذلك ومراقبة النوعية كالصيانة.

ج - نشاط التوزيع والصيانة

ويكون تحت إدارة مديريتين هامتين:

1-مديرية التسويق والمبيعات:

لأجل تحسين التوزيع، فقد وضعت) م.و. س. ص (وحدة لتسيير المنتج في رويبة وهذا لمهمة:

- استقبال ومراقبة السيارات.
- تصليح هذه السيارات.
- توزيعها للوحدات التجارية.
- تسيير المخزونان.

2-المديرية العامة لخدمات ما بعد البيع تضمن سير عملها من خلال إحدى عشرة وحدة تجارية موزعة على مستوى الوطن ومن بينها وحدة ورقلة .وهي تعمل على:

- بيع السيارات الجديدة.
- بيع قطع الغيار.
- خدمات ما بعد البيع.
- عمليات الصيانة وتجهيز الفروع الجهورية بمنتوجاتها.[1]

4- منتجات السيارات الصناعية

[1]- فيلالي اسماء: **الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات " دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية"SNVIv**، رويبة "رسالة الماجستير في علوم التسيير تخصص: الإدارة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -2014/2013ض 135.

1 – سونا كوم الفئة سي:

شاحنة سونا كوم الفئة سي من تصنيع المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية تستخدم بشكل خاص في الورشات لصلابة هيكلها وقدرة تحملها لأعمال الورش الشاقة، كما يتم استخدامها من طرف الجيش الوطني الشعبي، وهي تعتبر; كشاحنة تفريغ ونقل لمواد البناء بشكل عام متوفرة بنظام دفع X24 وهي أيضاً شاحنة متعددة الاستخدامات فهي متوفرة أيضا كخزان للمياه أو رافعة إلخ ...، كما أنه يوجد نسخة الجرار الطر يقي وتسمى TC260 نظام دفع X46 تتغير قوة محرك هاته الشاحنة حسب سنوات الإنتاج وذلك وفقاً لهذا الجدول:

سنوات الإنتاج	**اسم المركبة**	**المحرك**	**لقوة الحصانية**
1979-1978	C170	V6 Deutz	170حصان
1982-1980	C230	Deutz F8L413	230حصان
1982	C260	Deutz F8L413F	260حصان

ب سوناكوم الفئة ام:

سوناكوم الفئة ام هي فئة من الشاحنات من صنع الشركة الجزائرية للعربات الصناعية تتوفر الفئة ميم على ثلاثة أحجام هي ام 120 وام 210 وام 230 إضافة إلى نموذجين جديدين هما ام 260 وام 350.[1]

سوناكوم ام 120:

هي نسخة رباعية الدفع 4 X4 من الشاحنة ك120، والحصة الكبيرة من هاته الشاحنات يتم توجيهها للجيش الوطني الشعبي الجزائري وبعض الشركات الوطنية.

[1] –http/ snvi –dz biogsp. Com/2018/snvi-k66-engin.html 2018/08/20

سوناكوم 210-230:

هي شاحنات عسكرية بالدرجة الأولى، لكنها تستخدم أيضاً من طرف مصالح الوقاية المدنية إضافةً إلى بعض الشركات الوطنية بحيث يتم توظيفها كرافعة في غالب الأحيان

- قوة محرك الشاحنتين حسب الأرقام التي تتبع الحرف "م".

- م210 هي الشاحنة الفائزة بالمركز الأول لرالي دكار سنة 1980.

جـ سوناكوم الفئة كاي تعتبر الفئة الأصغر من بين أسطول شاحنات الشركة الوطنية للعربات الصناعية وهي متوفرة بحجمين، K66 و .K120.

كي 66: هو الشقيق الأصغر للK120 ونموذج مماثل للBerliet Stradair، يتم إنتاجه من طرف الشركة الوطنية للعربات الصناعية منذ سنة 1975، يتم تجهيزه بمحرك 4 أسطوانات في خط-Cirta (Deutz Diesel F4L912)، بقوة 73 حصان وعلبة سرعة 4 غيارات، وقدرة شحن تصل إلى حدود 6.6 طن .[1]

[1] -http/ snvi -dz biogsp. Com/2018/snvi-k66-engin.html 2018/08/20

الفصل الرابع

الدور الاقتصادي والاجتماعي

أولاً: الدور الاقتصادي.

ثانياً: الدور الاجتماعي.

أولاً: الدور الاقتصادي

إن اختيار الجزائر لاستراتيجية الصناعات المصنعة والذي وضع أسسه الاقتصادي" **دوبرنيس** " والذي كان يمثل التيار التحليلي في مدرسة التنمية ويتميز هذا النموذج وخصائصه في إن الدولة هي التي تمثل السلطة السياسية في العملية الاقتصادية وذلك من اجل التمكن من تغيير البنية الاجتماعية قبل البنية الاقتصادية وهذا النموذج يعتمد على توفر قطاع عام قوي يسيطر على الاقتصاد الوطني ويحميه من الاقتصاد العالمي، كما يعطي نموذج الصناعات المصنعة الأولوية للقطاع الصناعي وخاصة قطاع الصناعة الثقيلة في قيادة العملية التنموية حيث تكون هذه الصناعة سبب هيكلة الاقتصاد، يؤدي هذا إحداث آثار على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى لأنها تزودها بمختلف المواد المطلوبة في السوق.[1]

ويظهر دور الصناعة المصنعة أيضا من خلال شروط تطبيقه وهي كالتالي:

– التمويل الأولى و يتوجب إنشاء استثمارات من اجل إرساء قاعدة صناعية قوية وكذلك إن التجهيز بالتكنولوجية المستعملة ذلك الوقت كانت تستورد من طرف الدول الأجنبية المتقدمة وكان التمويل من خلال الاستفادة من موارد المحروقات وإنتاج المواد أولية منها حيث يكون المحروقات دور المستقطب والمصنع.

– انتهاج سياسة دقيقة في التسوية بين الأسعار والمداخيل

– العمل على الإصلاح الزراعي من خلال زيادة الإنتاج يتطلب استعمال المعدات الميكانيكية المتطورة واستعمال المواد الكيماوية المنتجة وذلك يتطلب إقامة صناعة ثقيلة

– محلية و إعادة فرز للمحاصيل التي تؤدي إلى زيادة استخدام المعدات المصنعة داخليا[2].

إن الدور الاقتصادي لصناعات المصنعة هو السعي من طرف الدولة الجزائرية إلى:

[1]– أسمهان تمغارت، **إشكالية بناء الدولة الجزائرية،1962م–1988م**، رسالة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2002، 96.

[2] – المرجع نفسه، ص 98، 101

– الحفاظ على هيمنتها على القطاع العام ونبذ الطبقية والقضاء على البرجوازية لان هذه الإيديولوجية تولدت من قيم الثورة التحريرية والتي من مبادئه نبذ كل أنواع التمييز الطبقي كما إن جميع وسائل الإنتاج تعود ملكيتا للقطاع العام وبالتالي هي ملك لدولة ويمكن لجميع أفراد الشعب الجزائري الاستفادة منها ويكون متكافئ الفرص في الاستفادة منها.

–تكوين قطاع عمومي قوي مبنى على القضاء على علاقة الملكية مع المستعمر وبالتالي القضاء على العلاقة الإقطاعية الكولونية من خلال عمليات التأميم.

– توفير الإمكانية لدولة في توجيه الاستثمارات من طرف الدولة وذلك من خلال جعل المؤسسة العمومية ملك لدولة قانونيا.

– توسيع القطاع العام من سنة إلى أخرى لكي يصبح مسيطرا ومهيمنا على الحياة الاقتصادية. [1]

– السيطرة على وسائل الإنتاج من اجل إرساء التصنيع وتحقيق العدالة الاجتماعية .

– ضمان مصدر تمويل من اجل وضع استراتيجية جذرية متناسقة تمكنها من التغيير الكلي من أجل الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

– امتصاص ظاهرة البطالة لان التصنيع يمكن من خلق مناصب عمل كثيفة ودائمة بخلاف القطاع الزراعي وبالتالي القضاء على هذه الظاهرة. [2]

ومن خلال هذا المخطط يظهر لنا أيضا الدور الاقتصادي للصناعات المصنعة كالتالي:

– القيام بتحويل الثروات المحلية للبلاد واستخدامها كدخل للاقتصاد الوطني من اجل التخلي عن الوظيفة المحيطة التي خصصها لها التقسيم التقسيم الدولي لها للعمل وهي تصدير المواد الأولية.

[1]– عبد الطيف أشنهو، مرجع سابق، ص ص55– 56.

[2]– المرجع نفسه، ص57.

– القيام بخلق جهاز إنتاجي متكامل له القدرة على تحقيق الحاجيات الداخلية في الاستهلاك والتصنيع

– القيام بتوفير مناصب شغل[1].

– تحقيق التكامل في الاقتصاد المحلي.

إن دور نموذج الصناعة المصنعة هو العمل على تحقيق اكبر نسبة من الإنتاج الذي يتيح إمكانية التصدير للخارج.

– إن الاستهلاك الكثيف للأموال من أجل تطبيق إستراتجية الصناعة المصنعة كان الغرض منه هو وضع قاعدة وطنية مستقلة، وكذالك الحد من الزحف الريفي من خلال رفع المستوى المعيشي.

– توسيع السوق المحلية الداخلية والعمل على زيادة الطلب على المنتجات الصناعية.

– التركيز على الصناعة الثقيلة بما فيها الصناعات المصنعة، باعتبار ان هذه الصناعات تشكل أساس الثورة الصناعية والتحرر الاقتصادي وبدونها تظل كل الصناعات الأخرى ،تابعة للصناعة الأجنبية وخاضعة لضغوطها.

– الكف تدريجيا عن عملية تصدير المواد الأولية من الخامات المعدنية وغير المعدنية وذلك من خلال مضاعفة عملية تحويلها في الداخل إلى منتجات منتهية الصنع يعاد ضخها في النشاط الاقتصادي الوطني.

– توفير ما يحتاجه القطاع الزراعي من مخصبات ومعدات وآلات

– تصنيع المنتجات الزراعية القائمة بين قطاعي الفلاحة العصري والتقليدي، وبعث حياة جديدة في الأرياف[2].

– البحث عن السوق لتصدير منتجات الصناعة الجزائرية.

[1]– اسمهان تمغارت، مرجع سابق، ص ص 102، 103.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 102، 103

– إبرام الاتفاقات والعقود التي تخدم التنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية عموما.

– تطوير قطاعات النقل والخدمات والبنيات الهيكلية.

– مضاعفة جهود التكوين في الداخل والخارج، والتركيز على تكوين إطارات الازمة لتسيير المرافق الصناعية. [1]

تحقيق الاستقلال الاقتصادي فالاستقلال السياسي وحده غير كافي لخروج البلاد من التباعية[2].

تحسين إنتاجية العامل، وترقيته تقنيا واجتماعيا.

– توفير الظروف الملائمة والأرضية الملائمة للبحث العلمي.

– توجيه الاهتمام لتعليم التقني.

– زيادة الدخل الوطني، وتحسين مستوى المعيشة العام [3].

العمل على إنشاء صناعات مثل الحديد والصلب والبيتروكمياء وتطوير قطاع الصناعات الميكانيكية من اجل تنمية قطاع الصناعة والزراعة كما يكمن دور الصناعات المصنعة في تلبية حاجات الاستهلاكية وتعويض الاستيراد ص56 55 عبد اللطيف بن أشنهو.

كما يكمن حصر الدور الأساسي للصناعة الصانعة وتفعيلها داخليا من طرف الدولة الجزائرية بعد الاستقلال هو القضاء على شبح التبعية الاقتصادية للمستعمر بصفة خاصة وللأجانب بصفة عامة، فلطالما كان الرئيس هواري بومدين يعتبر إن استقلال الجزائر استقلال منقوص مالم يعزز بالاستقلال الاقتصادي، وفي خطاب لرئيس هواري بومدين عند افتتاح مركب الحجار للحديد والصلب أكد مدى عزم الجزائر على انجاز مثل هذا المركب وغيره من مشاريع التي تساهم في التصنيع وتجسيد مفهوم الصناعة المصنعة يشكل مكسب

[1] – عبد الطيف شنهو، مرجع سابق، ص 45.

[2] –Khalfa Mameri : ibid ;p122

[3] – مطمر العيد، مرجع سابق، ص255.

للوطن حيث يمكنه من التحرر من التبعية الاقتصادية ويجعل الجزائر بلد منتج ومصدر كما يمكنها من تلبية متطلبات السوق المحلية. [1]

تساعد الصناعة المصنعة من الناحية الاقتصادية على إحلال الواردات وتوفير الصادرات وذلك يساهم في تدعيم الاستقلال الاقتصادي وتضمن معالجة فعلية للاختلال الاقتصادي[2]

إن الدور الفعلي لصناعة المصنعة هو المضي قدما لإنجاح لمشاريع التأميم سنة 1971م التي حققها الرئيس هواري بومدين فتأميم بومدين لنفط وغيرها من الثروات باعتبارها صناعة مصنعة ساهم في توفير القدرة المالية من العملة الصعبة، وذلك من اجل إنجاز مشاريع الصناعة المصنعة وغيرها من مركبات ومصانع التصنيع، وبهذا تشكل دور فاعل في تنمية الاقتصاد وتمويله، حيث ارتفعت مدا خيل الدولة من7.6مليار دينار سنة 1970م إلى 24.3 مليار دينار عام 1977م والى 6300 مليون دولار سنة 1978م أي بزيادة 400 مليون دولار عن السنة التي سبقتها.

إن تأميم الموارد والثروات باعتبارها صناعة مصنعة مثل النفط والغاز ساهم في التنمية الاقتصادية وتمويل مشاريع الإنمائية بالتكنولوجيا الحديثة وحول الجزائر إلى ورشة عمل وتصنيع حقيقية، حيث ازدهرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ازدهرت الصناعات البيتروكمياوية والتحويلية لمصانع تمييع الغاز، ومصافي تكرير البترول ومصانع البلاستيك وغيرها، حيث أصبح النفط يشكل مورد أساسي كمصدر لطاقة وكمادة أولية للصناعة التحويلية أي التصنيع.

[1]– عمار بومايدة، مرجع سابق، ص115.

[2]– بن حمودة سكينة، **مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق**، مداخلة حول: السياسة الاقتصادية في الجزائر، جامعة الجزائر، 13ماي 2013، ص4

إن تفعيل المواد المصنعة يولد توفير للصناعة وبذلك تحقق الجزائر نمو اقتصادي صناعي يمكنها من اللحاق بمصاف الدول المتطورة والنامية فهي أول دولة تنشئ مركبا عصريا لتمييع الغاز بأرزيو وهو مجهز بأرقى ما وصلت إليه التكنولوجيا آنذاك [1].

ومن خلال بعض بنود الميثاق الوطني1976م أن الدور الاقتصادي التي تلعبه الصناعة المصنعة في الاقتصاد هو القضاء على الخطط الموروثة عن الاستعمار والتي تجعل بلدان العالم الثالث بلدان مصدرة للمواد الخام ومستهلكة للمنتجات المصنعة[2].

[1]– سعدية قصاب، **مسار التشغيل في الجزائر**، الجهود والنتائج 1962–2012م، مداخلة حول السياسة الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، ص، ص، 27، 44.

[2]– **الميثاق الوطني 1976م**، جبهة التحرير الوطني، المعهد التربوي الوطني، ص، ص، 122.

ثانياً: الدور الاجتماعي

للصناعة المصنعة دور كبير من الناحية الاجتماعية فتعمل على خلق مناصب الشغل بأعداد كبيرة من العمال كما [1] لم يقتصر دور الصناعة المصنعة على هذا فقط بل تعداه إلى مجالات أخري وتمثلت في القضاء على شبح الأمية الذي هو سبب التخلف الاجتماعي حيث ساهم التصنيع في خلق عامل مؤهل من خلال تشغيلهم وتوظيفهم في قطاعات يسيرونها ذاتيا مثل القطاع الصناعي ب "ارزيو " ومنطقة عنابه وهذا ساهم في القضاء على ما يسمى الأمية الوظيفية بالإضافة إلى لقضاء على الأمية في مجال التعليم التقليدي. كذالك يؤدي تحقيق مناصب الشغل الى التمركز السكاني في مناطق المؤسسات والشركات التي يعملون بها وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي والجدول التالي يوضح العلاقة بين تمركز السكان وتوفر مناصب الشغل: **الجدول كملحق من الديوان الوطني للإحصاء ص3 الشغل.**

جدول يمثل نسبة البطالة ونسبة الطبقة العاملة

السنة	1966	1977
عدد السكان القادرين عل العمل	2564633	3049952
السكان العاملون	1720680	2336263
البطالون	843953	713689
نسبة البطالة	% 32.9	% 23.40

وتتميز سياسة الصناعة المصنعة بالجزائر في هذه الفترة بتباعها للمنهج الاشتراكي الذي يقوم على تحقيق الرقي بالمجتمع في جميع مناحي الحياة في ضل عدالة اجتماعية دون طبقية، وقد عملت الصناعة المصنعة على تحقيق ذلك من خلال تحقيق التطور السريع لنمو الديمغرافي وزيادة الرفاه الاجتماعي من خلال زيادة الأجور وتطور الرعاية الصحية

[1]– بن حمود سكينة، المرجع السابق، ص 4.

وتحقيق التوازن الجهوي نتيجة بناء المصانع الذي يؤدي إلى تمركز السكان وزيادة السكن فالدور الأساسي لصناعة المصنعة هو التنمية الاقتصادية التي نلمس ثمارها في مختلف المجلات ونلمس الدور الاجتماعي لصناعة المصنعة من خلال العناصر التالية والسابقة الذكر:

1-التطور الديمغرافي

كان عدد سكان الجزائر عام 1954م 8.450000 نسمة وارتفع عام 1967م الى 12.600000 نسمة وفي عام 1977م إلى 17600000نسمة.

إن تطور نسبة النمو الديمغرافي تترجم حقيقة الوضع الاجتماعي الذي يظهر من عام إلى آخر وهذا نتيجة توفر الظروف الملائمة لزواج وتوفر السكن وتناقص نسبة البطالة نتيجة سياسة الدولة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والرعاية الصحية.[1]

خلق العديد من المناصب الشغل فارتفع عدد الوظائف خارج قطاع المحروقات من 65 ألف إلى 200 ألف وظيفة أي نسبة الارتفاع قدرت12.

سنويا خلال مدة1965-1975 وكان التطور في القطاعات التالية:

الصناعة الميكانيكية وفرت 20الف منصب شغل.

الحديد والصلب 14 ألف منصب شغل[2].

كذلك تؤدي الصناعة المصنعة إلى تطور نسبة التشغيل في القطاع العام وبالتالي تطور الدخول وزيادة الاستهلاك ونقص البطالة ويظهر هذا من خلال معطيات الجدول التالي[3]:

[1]- محمد العيد مطمر، مرجع سابق، ص 257.

[2]- المرجع نفسه، ص 258.

[3]- عبد الطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص 372، 373.

جدول يمثل نسبة التشغيل في القطاع العام 1967الى 1984

قطاع النشاط	1967	1969	1973	1978	1979	1980	1984
الصناعة	123	161	245	375	401	431	495
البناء والاشغال	71	82	190	399	437	468	655
العمومية	53	64	85	120	130	142	166
النقل	321	334	355	430	470	487	594
التجارة والخدمات	306	318	434	565	615	660	845
الادارة							
المجموع	874	959	1309	1889	2053	2188	2755

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء التشغيل

الخاتمة

إن سياسة التنمية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال تجسدت في ميدان الصناعات المصنعة والتي شهدت تطورات مهمة ساهمت في إرساء قواعد الصناعة الجزائرية وخاصة الثقيلة لقد عرفت خلالها هذه المرحلة نتائج ايجابية وأخرى سلبية وبالرغم ما قيل عن الآثار السلبية لهذا النموذج إلا أن هناك مؤشرات ايجابية أنتجتها تلك الفترة:

– ارتفاع معدل الاستثمار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام حيث بلغ 45.71 وهو معدل جد عال ينم عن إرادة قوية لإنجاح نموذج التصنيع.

– ظهور عدة شركات عملاقة ,تهتم بالصناعات الأساسية مكن الجزائر من بناء عدة مصانع مهمة منها إنشاء مركب الحجار للحديد والصلب ، المؤسسة الوطنية للفوسفات، السونطراك **S.N.S** أي شركة الصناعات الحديدية والسوناكوم أي شركة الصناعات الميكانيكية.

– اتسمت الفترة 1967–1979 بالمخططات الثلاثة، حيث اتضحت فيها معالم إستراتجية التنمية الاقتصادية تطبيقا منحت فيها القيادة لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب الزراعة، لما لها من قدرة على تحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك باستخدام مناجم الحديد والمحروقات لإنتاج وسائل الإنتاج خصوصا ألفلاحي شهد خلالها المخطط الرباعي الأول عدة انجازات تتمثل في:

– وضع الحجر الأساسي لمركب الحافلات الصناعية بالروبية في 11 فيفري1972

– تدشين مركب سكيكدة لتمييع الغاز في 19 جوان1967.

– تدشين معمل الصلب والصفائح لمركب الحجار والصلب ومصنع الأسمدة الفوسفاتية في عنابه في15 ماي1972 كما قام الرئيس هواري بومدين بتأميم كافة أنابيب المحروقات وكل الحقول الغاز الطبيعي إذ تمكنت الجزائر بفضل إجراءات التأميم التي اتخذت إن تستعيد سيادتها وتمارس حقوقها على الموارد البلاد.

– توجيه الاهتمام نحو القطاع الصناعي جعل دور القطاع الفلاحي يتراجع بشكل كبير.

بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلا انه لم يحقق الأهداف التي كانت مرجوة من وراء ذلك، وظل مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر تطبيقا عبارة عن حشد كبير من المعدات التكنولوجية أي معدات صناعية وليست تصنيع وذلك للأسباب التالية : نقص المهارات والكفاءات التي لم تأخذ بعين الاعتبار، حيث ظل التكوين والتعليم الجامعي في واد وحاجيات الاقتصاد الوطني في واد آخر.

– ضيق السوق المحلي وعدم التمكن من المنافسة الخارجية.

–غياب التكامل بين القطاعات الذي من المفروض أن تقوم به الصناعة، وبقي التبادل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني محدودا، وهذا يعود إلى عدة السباب أهمها عدم مسايرة الأنماط التكنولوجية المستوردة، والذي يعود أساسا إلى الطرق المتبعة في الحصول على المعدات التكنولوجية.

– التطبيق السيئ للصناعات كثيفة رأس المال أو الصناعات الثقيلة أدى إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار كما أن سياسة التشغيل المتبعة أدت إلى توظيف أعداد كبيرة من العمال دون الحاجة الفعلية لهم داخل المنشات الصناعية مما دفع هذه المنشات لفقدان مزايا الصناعات كثيفة رأس المال من جهة والى ظهور البطالة المقنعة من جهة أخرى.

– الاعتماد على الصناعة الثقيلة يحتاج إلى أسواق واسعة وهو مالا يتوفر في السوق الوطنية مما خلق مشاكل كبيرة في تسويق المنتجات الداخلية مع به انعدام للتصدير في الخارج .

ملاحق

الملحق رقم 01: القطاعات الصناعية من خلال المخططات

القطاعات الصناعية	الخطة الرباعية الأولى 70-73		الخطة الرباعية الثانية 74-77	
	القيمة	/	القيمة	/
التعدين	0.700	5.6	1.100	2.2
صناعة الكهرباء	0.735	5.9	1.525	3.1
صناعة الحديد والصلب	1.900	15.3	5.825	12.1
صناعات الكيمياوية	512	4.1	4.000	8.3
صناعات الميكانيكية والكهرباء	1.275	10.3	6.238	13

المصدر: وزارة الاعلام والثقافة عشر سنوات من الانجاز ص88.

الملحق رقم 02: أهم المنتجات الصناعية التحويلية –الحديد و الصلب 1979 – 1985

المنتجات / السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
حديد مصبوب جيبي (10^3 طن)	496	669,2	897,0	1 059,6	1 113,4	1 176	1 462
فولاذ خام (10^3 طن)	450	370	557	850,3	891,5	1 129	1 213
أعمدة مسلحة (10^3 طن)	205	217	215	182	248,4	266	265
أنابيب فولاذية ملحمة (10^3 طن)	262	203	232,5	197,9	189,2	258	201
أنابيب غير ملحمة (10^3 طن)	22	31	31,3	32,4	32,7	32	25
هياكل معدنية (10^3 طن)	63	78,9	78,3	94	90,2	66	70
العدانة (10^3 طن)	*	*	*	*	*	7,4	11
الأقفال (طن)	...	1 738	2 123	1 743	...	2 656	2 306

* متظمنة في الهياكل المعدنية

المصدر: الديوان الوطني للأحصاء الفصل التاسع الصناعة

الملحق رقم 03 أهم المنتجات الصناعية التحويلية – الصناعات الميكانيكية والكهربائية 1979– 1985

المنتجات	السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
جرارات (عدد)		4 883	4 206	4 379	4 500	6 002	5 927	6 250
مضخات (عدد)		3 883	4 315	4 511	4 398	18 088	15 000	18 000
مقطورات (عدد)		335	138	644	623	788	895	857
الشاحنات (عدد)		6 082	6 464	5 625	5 543	6 504	6 619	5 722
الحافلات و الباص (عدد)		464	652	577	663	700	731	636
مدخرات (10^3 وحدة)		276	345,1	353,8	349,8	400,7	406	421
كوابل كهربائية (عارية ومعزولة) (طن)		14 581	13 867	15 200	17 656	20 215	17 284	19 696
كوابل هاتفية (طن)		4 158	2 403	2 812	2 615	5 040	2 943	2 821
تلفزيون ملون (10^3وحدة)		7	20,7	26,6	47,8	61,4	82	87
تلفزيون أبيض وأسود (10^3وحدة)		58	75,6	119	126,3	133,2	210	241
ثلاجات (10^3وحدة)		37,4	69,3	88,9	83	105,4	100	102
مواقد (10^3وحدة)		19	34,1	52,4	49,8	67,5	74	79
مضخات (وحدة)		243	306	350	357	380	584	743
دراجات نارية (10^3وحدة)		27,6	30,2	37,4	42,2	45,5	47	47
دراجات (10^3وحدة)		17,3	20,4	20,5	26,2	35,6	43	47
حصادات دراسات (وحدة)		371	429	355	416	601	590	700
مصابيح متأجحة (10^6 وحدة)		7,5	19,2	25,1	32,8	30,7	31	26
بطاريات (10^6وحدة)		52,6	53,3	54,1	57,6	58,2	65	68
مسامير كبيرة ولوالب (طن)		2 259	2 795	3 803	4 583	5 371	6 306	7 325
أجهزة المذياع (10^3 وحدة)		5	112	160,8	144,3	168,4	141	166
أجهزة راديو مع مسجل أشرطة ممغنطة (10^3 وحدة)		-	12,8	13	22,1	41,3	72	81
عدادات المياه (10^3 وحدة)		-	-	-	-	-	136	144
عدادات الغاز (10^3 وحدة)		-	-	-	-	-	20	27
جهاز مضبط الغاز(وحدة) .		-	-	-	-	-	3 377	27 000
عدادات الكهرباء (10^3 وحدة)		-	-	-	-	-	184	240

المصدر: الديوان الوطني للأحصاء الفصل التاسع الصناعة.

الملحق 04: إنتاج و تصدير المعادن - 1965إلى 1985 -

المعادن	الحديد 10^6 ط		رصاص10^3 ط		الزنك 10^3 ط		النحاس10^3 ط		الفوسفات 10^3 ط	
السنوات	الإنتاج	التصدير	الإنتاج	التصدير	الإنتاج	التصدير	الإنتاج	التصدير	الإنتاج	التصدير
1965	3,2	3,0	15	12,5	64,0	67,4	3,6	3,6	90	57
1966	1,8	1,8	7	7,9	25	14,7	4,3	1,5	119	41
1967	2,6	2,4	5,0	7,0	13	21,0	4,3	6,0	193	112
1968	3,0	3,3	8	10,0	18	26,0	3,4	5,0	369	252
1969	3,0	2,8	11,4	6,0	36,0	42,0	2,3	2,0	392	360
1970	2,9	1,9	9,9	6,0	33,2	28,0	2,4	-	491	418
1971	3,3	1,8	7,0	7,0	30,5	25,0	2,2	2,0	494	435
1972	3,7	2,4	7,6	6,0	30,9	28,0	1,6	-	533	316
1973	3,2	2,0	5,6	5,0	25,5	15,7	1,3	1,0	613	285
1974	3,8	3,2	4,6	5,3	19,2	2,6	1,6	1,5	802	418
1975	3,2	1,6	4,4	4,8	23,8	1,3	1,6	1,7	669	285
1976	2,8	1,8	3,2	4,6	14,2	-	1,6	1,3	742	522
1977	3,2	1,6	1,4	3,1	5,8	-	1,5	1,0	1 173	697
1978	2,8	1,6	3,5	1,0	7,6	-	0,7	0,9	1 124	619
1979	2,9	2,7	3,6	5,4	8,8	-	0,8	1,0	1 082	980
1980	3,4	1,5	3,9	2,0	15,4	-	0,7	-	1 025	769
1981	3,5	1,5	4,9	5,6	20,0	-	0,6	0,8	916	791
1982	3,7	1,4	4,8	6,5	20,8	-	0,6	0,8	968	641
1983	3,7	1,3	4,8	3,7	21	-	0,6	1,1	876	670
1984	3,7	1,1	5,3	5,6	23	-	0,9	-	1 000	568
1985	3,4	3,3	6,0	4,9	26,2	-	1,0	1,1	1 250	820

المصدر الديوان الوطني للأحصاء الفصل الثامن الطاقة والمناجم

* يتع

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر:

1. المواثيق والمراسيم

1.جبهة التحرير الوطني، **دستور 1976**م والمعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976م.

2.جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني 1976م.**

3.**الجريدة الرسمية** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية.

4.**الديوان الوطني للإحصاء،** عبر الموقع الالكتروني.

5.وزارة الاعلام والثقافة عشر سنوات من الانجاز، الجزائر.

2. الكتب

6- بن أشنهو عبد الطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962م – 1980م، ديوان المطبوعات الوطنية، الجزائر1982.

3- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. اجيرون شارل روبير،: **تاريخ الجزائر المعاصرة،** تحقيق عيسى عصفور ط1 منشورات عويدات بيروت ، باريس 1982

2. بن موسى الحاج موسى،**بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر**، وزارة الثقافة، الجزائر 2008.

3. بومايدة عمار، **بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام**، ط1، دار المعرفة، الجزائر 2008.

4. خولي لطفي، **عن الثورة في الثورة وبالثورة،** حوار مع هواري بومدين ،منشورات التجمع الجزائري البومديني.

5. رسن سالم عبد الحسن،" **اقتصاديات النفط**" الجامعة المفتوحة طربلس، دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولى، 1999.

6. عبد الزهرة علي الجانبي، **الجغرافيا الصناعية**، مؤسسة دار الصادق الثقافية ،ط20131، جامعة بابل.

7. العقاد أنور عبد الغانى ، محمد عبد الحميد الحمادي، **الجغرافيا الاقتصادية موارد الطاقة والموارد المعدنية**، ج2.

ب-الرسائل جامعية:

1. بقي زكرياء وخنوفة سفيان، قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية رسالة ماجستير الجزائر، 2012-2013م.

2. بن الشيخ عصام، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري دراسة للسياق والمضامين والدلالات1971 -**2**-دفاتر السياسة والقانون العدد 6 جانفي 2012 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

3. بن حمودة سكينة، مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق إبراهيم رحيم، دراسة قياسية لطلب العائلي على الكهرباء في الجزائر1969م -2008م رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة ورقلة الجزائر.

4. بن دحمان سارة، واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي في ما بين 1962م -1978م، رسالة ماستر تخصص تاريخ معاصر.2014/2013 .

5. بن عبد الله رشيدة رشا ، **قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر" حالة الغاز الطبيعي المميع GNL**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص استراتيجية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ة2014/2013.

6. بوهنة كلثوم، نور محمد، **التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان الملحقة الجامعية، مغنية.

7. بوهيدل سليم ، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرعى الصناعات الغذائية آفاق 2025**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة الحاج لخضر، 2017/2016.

8. تمغارت أسمهان، إشكالية بناء الدولة الجزائرية،1962م–1988م،جامعة الجزائر، رسالة ماجستير.

9. جعفري بلال ، **فعالية التكوين في تطوير الكفاءات دراسة حالة مركب المحركات والجرارات قسنطينة**، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.

10. ساقعة ياسين: العولمة وأثرها على الأنشطة التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية " دراسة حالة مؤسسات الجرارات الفلاحية ETRAG، رسالة ماجستير في العلوم التجارية – تسويق – كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة (2) 2014/2013.

11. عالية سعود ومفتاح حورية، اثر التكوين في عملية الإنتاج في معامل الفوسفات، دراسة ميدانية منجم الفوسفات سونار يم تبسه رسالة ليسانس في علوم التسيير جامعة ورقلة2013م–2012.

12. عبد الهادي حاج قويدر ، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات(1986 – 2009م) رسالة ماجستير في الاقتصاد يجامعة وهران.

13. عشاش خميسه وبن مهنية سميرة، سياسة التأميمات وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري، 1966م–1978م،جامعة تبسة.

14. عقاب حمى ، العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا 1965م –1978م، جامعة الودي ،2013م –2014م.

15. فيلالي اسماء: الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات "دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية,SNVI"رويبة" رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص : الإدارة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان– 2014/2013.

16. مخلفي امينة: اثر الأنظمة الجمركية على الشركات البترولية –حلة مجمع بركين

17. مطمر محمد العيد: الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع، الهواري بومدين انموذجا، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في علم الاجتماع والتنمية، 2004م 2005م.

18. منهل سعدي، الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين، رسالة الماستر تخصص تاريخ المعاصر 2013– 2014.

19. نبيهة مبروك: محددات الطلب على الكهرباء في الجزائر دراسة قياسية (1980–2013) رسالة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2015/2014.

20. هباج عبد الرحمان: أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي دراسة حالة **المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI** رسالة الماستر في علوم التسيير تخصص :تدقيق ومراقبة التسيير جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ورقلة، 2012/2011.

21. وحيد خير الدين :أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات 9–دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، معهد العلو الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بسكرة،الجزائر،2012م.

مجلات وملتقيات:

1.بلمقدم مصطفى، الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات، مجلة التنظيم والعمل، العدد04.مداخلة حول: السياسة الاقتصادية في الجزائر ،جامعة الجزائر ،13ماي 2013.

2.زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، جامعة ورقلة– الجزائر مجلة الباحث 2010/ 08.

3.عسال نور الدين: الصراع البترولي الجزائري الفرنسي 1962م–1971م، جامعة سيدي بلعباس، مجلة البحوث في المجتمع والتاريخ.

4.قصاب سعدية، مسار التشغيل في الجزائر، الجهود والنتائج 1962–2012م، مداخلة حول السياسة الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم.

5.لبزة هشام، الأهمية الاقتصادية للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، الجزائر.

المراجع الأجنبية

1. BENNINI mourad : L'Organisation de la gestion des approvisionnements en pièces stratégique aau C.P.G de Ain Smara - Constantine -, Mémoire de Magister, Université de Constantine 1985.
2. BLONDEL françois: Gestion de la production ,comprendre les logiques de gestion industrielle pour agir.
3. Khalfa mameri : Citation du Président Boumediene, 4éme Edition, Edition Karim Mam,Alger : 1993.
4. MEKIDECHE mUSTAPHA, le secteur des hydrocarbures, (Alger. O.P.U), 1983.
5. ZERMATI pierre: Pratique de la gestion des stocks, 5em Edition, Dun 1995

مواقع الكترونية

1-http/ snvi –dz biogsp. Com/2011/snvi-k66-engin.html
2-www.snvi-ourgla.dz

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	5
تمهيد	9
الفصل الأول: الصناعة البتروكيمياوية	
أولاً: البترول	12
ثانياً: الغاز الطبيعي	20
ثالثاً: الكهرباء	25
الفصل الثاني: صناعة التعدين	
أولاً: الحديد والصلب	32
ثانياً: النحاس	36
ثالثاً: الفوسفات ومعادن أخرى	39
الفصل الثالث: الصناعة الميكانيكية	
أولاً: المحركات والجرارات	45
ثانياً: صناعة العربات الصناعية	52
الفصل الرابع: الدور الاقتصادي والاجتماعي	
أولاً: الدور الاقتصادي	59
ثانياً: الدور الاجتماعي	65
الخاتمة	69
ملاحق	72
قائمة المصادر والمراجع	77
فهرس الموضوعات	83